

فهرسة القانون المتعلق بترتيب

ونظام المشيخة البلدية

صفحة	
٢	الكتاب الاول في أرباب المشيخة البلدية
٢	الباب الاول في تركيب أرباب المشيخة البلدية
٤	الباب الثاني في المجالس البلدية
٤	الفصل الاول في تشكيل المجالس البلدية
٦	الفصل الثاني في جمعيات المجالس البلدية
٨	الباب الثالث في جداول وجمعيات ذوى الانتخاب البلدية
٨	الفصل الاول في عملية الجداول
٨	الفصل الثاني في جمعيات ذوى الانتخاب البلدية
١١	الباب الرابع فيما يتعلق بالترتيب الوقفية
١١	الباب الخامس في الترتيب العمومية
١١	الكتاب الثاني في خصائص شيخ البلد والمجالس البلدية
١١	الباب الاول في خصائص مشايخ البلد
١٤	الباب الثاني في بيان خصائص المجالس البلدية
١٧	الكتاب الثالث في مصاريق وايرادات النواحي وميزانياتها
٢٣	الكتاب الرابع في المبيعات والمستروات والاجارات والهبات والوصايا الخاصة بالنواحي
٢٤	الكتاب الخامس في المرافعات والمصالحات
٢٧	الكتاب السادس في حسابات الناحية
٣٠	الكتاب السابع فيما يتعلق بالمصالح والمنافع المشتركة بين عدة نواحي
٣١	الكتاب الثامن في ذكر بعض أحكام خصوصية
٣١	الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨ بتجديد المجالس البلدية ومجالس الاقسام ومجالس المديرات

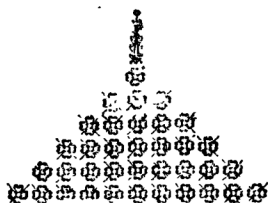
- ٣٦ القانون الصادر في ٧ و ٨ يولييه سنة ١٨٥٨ بخصوص
تجديد تشكيل مجالس العموم ومجالس الاقسام ومجالس البلدية
وتعيين مشايخ البلد والمعاونين
- ٣٨ الفصل الثاني في القانون المتعلق بالمديرية
- ٣٨ الكتاب الاول في تشكيل المجالس العمومية
- ٤٠ الكتاب الثاني في بيان الاصول التي يجب اتباعها بخصوص انعقاد
المجالس العمومية
- ٤٢ الكتاب الثالث في بيان مجالس القسم
- ٤٣ الكتاب الرابع في بيان الاصول الواجب اتباعها في شأن انعقاد
مجالس القسم
- ٤٤ الكتاب الخامس في جداول ذوى الانتخاب
- ٤٤ الكتاب السادس في بيان كيفية عقد الجمعيات الانتخابية
- ٤٧ الكتاب السابع في بيان بعض احكام وقتية
- ٤٨ الكتاب الاول في بيان خصائص المجالس العمومية
- ٥٧ الكتاب الثاني في خصائص مجالس الاقسام
- ٥٩ القانون الصادر بتاريخ ٢٠ و ٢٣ ابريل سنة ١٨٣١
بخصوص نظام مجلس العموم ومجالس الاقسام بمديرية السين
وترتيب المشيخة البلدية بمدينة باريس
- ٥٩ الكتاب الاول في مجلس العموم بمديرية السين
- ٦٢ الكتاب الثاني في بيان مجالس اقسام مديرية السين
- ٦٣ الكتاب الثالث في بيان ترتيب ونظام المشيخة البلدية بناحية باريس
- ٦٥ القانون البلدى فيما يتعلق بالتدابير والاحتياطات الموضوعية
لمنع وقوع الجريمة على نهب الغلال والدقيق والمطعومات
من النواحي
- ٦٧ الكتاب الاول

٦٧ الكتاب الرابع في بيان أنواع الجنح المضمونة في النواحي بموجب
الاصول المدنية

٦٩ الكتاب الخامس في بيان جبر الخسارات واسترداد الظلومات
لاهلها

قانون يتعلق بترتيب ونظام المشيخة.
 البلدية ترجمه من اللغة
 الفرنسية الى
 العربية محمد
 أفندي
 لاز

* (بملاحظة حضرة رفاة بك ناظر القلم)،



(الكتاب الاول)

* (في أرباب المشيخة البلدية وتسمى الدائرة البلدية) *

(الباب الاول)

* (في تركيب أرباب المشيخة البلدية) *

* (بند ١) *

أرباب المشيخة البلدية هم في كل ناحية شيخ البلد ويسمى عمدة الناحية ومعاونوه والمستشارون البلدية وتكون خدماتهم مجانيا بدون مقابل

* (بند ٢) *

يجعل معاون واحد في النواحي التي يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر أو أقل من ذلك ومعاونان في النواحي التي تكون سكانها من ألفين وخمسمائة إلى عشرة آلاف نفر وأما في النواحي التي يبلغ مقدار سكانها زيادة عن ذلك

فيراد في كل منها واحد معاون باعتبار زيادة كل عشرين ألف نفر فيها وإذا
تعددت في وقت من الاوقات أو خيف أو امتنع بالكلية السلوك من الطريق
الموصلة ما بين مقر الناحية وجهة من الناحية بسبب فيضان البحر أو لمنايع
آخر من الموانع فيتعين وقتئذ معاون مخصوص من أهالي هذه الجهة زيادة
عن المقتن كي يقوم مقام مأمور تسهيل الانساب في تلك الجهة

(بند ٣)

بتصيب مشايخ البلد ومعاونيهم لا يكون الامن الملك أو من المدير بالنيابة عنه
وأما في النواحي البالغ تعداد سكانها نحو الثلاثة آلاف نفر أكثر فلا يكون
نصيبهم الامن الملك دون غيره وكذلك في ناحية تكون قاعدة قسم فلا يكون
تنصيب شيخها ومعاونيه الامن الملك بدون مراعاة عدد الاهالي قلة أو كثرة
وتتخبط مشايخ البلد من ضمن أعضاء المجلس البلدي ومع ذلك فلا يرالون
معدودين من أعضاء المجلس المذكور وللمدير أن يوقفهم عن وظائفهم عند
الاقتضاء وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر الملك

(بند ٤)

مدة منصب مشايخ البلد ومعاونيهم ثلاث سنوات ويكون عمر كل منهم خمسا
وعشرين سنة كاملة بشرط أن يكون محل موطنه الحقيقي في نفس
الناحية

(بند ٥)

إذا غاب شيخ البلد أو كان معذورا قلم مقامه أقدم معاونين في الخدمة وإذا
غاب شيخ البلد والمعاونون أو حصل لهم بعض أعذار قلم مقامهم المستشار
البلدي الذي يكون انتخابه برأي جمهور البلدة

(بند ٦)

لا يسوغ أن يجعل في زمرة مشايخ البلد والمعاونين الأشخاص الآتي ذكرهم
(أولا) أعضاء محاكم الاخطا والاقسام (ثانيا) أمناء الدين (ثالثا) جميع
العسكرية برية أو بحرية تحت السلاح أو مستودعا ومن كان مستخدما بها
سواء كان في الخدمة أو مستودعا (رابعا) من كان في الخدمة من مهندسي
القناطر والجسور والمعاون (خامسا) جميع مستخدمى المالية والاورمات

(سادسا) مستخدمى مدارس الناحية (سابعا) أرباب الضبطية بالناحية

* (بند ٧) *

ومع ذلك فلا مانع من ان يتولى مشيخة البلد أو معاونة المشيخة كل من نواب
قضاة محاكم النواحي والاقسام ولا يجوز أن يكون معاون المشيخة من له
خدمة عند شيخ البلد بمجاهية من طرفه

* (بند ٨) *

لا يسوغ أن يجمع بين وظيفة مشيخة البلد والمعاونة وبين خدمة الخفارة
الاهلية

(الباب الثانى)

* (فى المجالس البلدية) *

(الفصل الاول)

* (فى تشكيل المجالس البلدية) *

* (بند ٩) *

يجعل فى كل ناحية مجلس بلدى أعضاء وعشرة بما فيه شيخ البلد ومعاونه هذا
فى صورة ما اذا بلغ عدد أهالى الناحية خمسمائة نفر فادونها ويتألف من اثنى
عشر عضوا اذا كان عدد السكان من خمسمائة الى ألف وخمسمائة نفر ومن
ستة عشر عضوا اذا كان عدد السكان من ألف وخمسمائة الى ألفى نفر ومن
أحد وعشرين عضوا اذا كان عدد السكان من ألفين وخمسمائة الى ثلاثة
آلاف وخمسمائة نفر ومن ثلاثة وعشرين عضوا اذا كان عدد السكان من
ثلاثة آلاف وخمسمائة الى عشرة آلاف نفر ومن سبعة وعشرين عضوا اذا
كان عدد السكان من عشرة آلاف الى ثلاثين ألف نفر ومن ستة وثلاثين
عضوا اذا كان عدد السكان ثلاثين ألف نفر فأزيد وفى النواحي التى يكون
فيها أزيد من ثلاثة معاونين يزداد عدد أعضاء المجلس البلدى الموجود فيها
بقدر ما يزداد من عدد معاونين غير الثلاثة واذا اتفق فى بعض النواحي تعيين
معاون أو عدة معاونين مخصوصين لمساعدة اجراء ما يلزم من الاشغال

الضرورية كما هو مقرر في بند ٢ من هذا القانون يزداد أيضا عدد أعضاء المجلس البلدى بقدر ما زاد من عدد المعاونين المذكورين

* (بند ١٠) *

المستشارون البلدية يصيروا انتخابهم بعرفة جمعية منتخبي النواحي

* (بند ١١) *

(وبنجد ١٢) لغاية (بند ١٦) صار لغوها عن العمل طبقا لأمير

الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨

* (بند ١٧) *

يلزم أن يكون عمر كل من المستشارين البلدية خسا وعشرين سنة كاملة ويكون انتخابهم لمدة ست سنوات ولا مانع من انتخابهم بعد المدة لأقامة ست سنوات أخرى ولم يجر أو تجدد في كل ثلاث سنوات نصف أعضاء المجلس البلدية

* (بند ١٨) *

المديرون ونظار الأقسام وباشكتاب وأرباب مجلس المديرية وأمناء الأديان المختلفة الموظفون بالناحية وكاتب حسابات وحصر أموال الناحية وكل من كان مقيدا بالماهية على طرف الناحية لا يجوز قبولهم من ضمن أعضاء المجلس البلدى ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد عضوا في مجلسي ناحيتين في آن واحد

* (بند ١٩) *

إذا حكم على عضو من أعضاء المجلس البلدى بحرماته من حقوقه الرشدية بالكلية أو لمدة معلومة فلا يجوز قبوله ولا انتخابه ثانيا في المجلس المذكور إلا إذا أعيدت له حقوقه التي حرم منها

* (بند ٢٠) *

في النواحي التي يبلغ عدد سكانها خمسمائة نفرا زيد لا يجوز في مجلس بلدى واحد أن يجمع مع الموجود فيه من الأعضاء بين الأصول والعروغ أو الأصهار عن تساوى في الطبقة

* (بند ٢١) *

لا يمتنع أحد من عضوية المجلس غير ما ذكرناه وأما جميع ما هو مقرر

في القوانين السابقة بخصوص حصر وتضييق وظائف المجالس البلدية فقد صار لغوه

(بند ٢٢)

إذا نقص عدد أرباب المجلس ولم يبق فيه سوى ثلاثة أرباع الأعضاء قبل حلول وقت الانتخاب يصير استكمالهم في أثناء هذه المدة

(الفصل الثاني)

(في جمعيات المجالس البلدية)

(بند ٢٣)

تتعقد المجالس البلدية في كل سنة أربع مرّات بحيث تكون كل مرّة في شهر من الشهور الآتية وهي شهر فبراير ومايه واغسطس ونونابر ومدة انعقاد المجلس لا تزيد عن عشرة أيام في كل مرّة

(بند ٢٤)

للمدير أو ناظر القسم أن يأذن من نفسه بانعقاد المجلس البلدي المذكور على خلاف العادة أو بناء على التماس شيخ البلد عند اقتضاء مصلحة الناحية وفي الايام التي يتعقد فيها المجلس البلدي المعتاد فالمجلس المذكور يكون موضوعا للمذاكرة في جميع ما هو من خصائصه وأما في صورة انعقاده مؤقتا بخلاف العادة فلا يجوز له المذاكرة الا في الشيء الذي اقتضى الانعقاد وبصرح أيضا بانعقاد المجلس المذكور على خلاف العادة لاقتضاء مصلحة خصوصية لازمة ان طلبه تلك الاعضاء باتفاق رأيهم انما للمدير أن يرفض طلبهم في ذلك بأمر من المديرية مبني على أسباب قويه ويشعر بذلك الطالبين ويجوز لهم في حالة المنع التظلم لدى ان الملك وشيخ الناحية هو الرئيس على المجلس البلدي وأما وظيفة كاتب المجلس البلدي فينشاط بها أحد أعضاء المجلس المذكور من ينتخبه أهل المجلس ويصير تعيينه لها برأي الجمهور بالكتابة عند افتتاح كل مجلس

(بند ٢٥)

لا يجوز للمجلس البلدي أن يشرع في المذاكرة والمشاورة ما لم يحضر أكثر

الاعضاء الموظفين بالمجلس المذكور وكل أحد من الالهالى عمول بالناحية
أن يطلع على مداولات المجلس البلدى بدون أن يسلم له فى نقلها

* (بند ٢٦) *

للمدير أن يرفق من المجلس كل عضو غاب عن الحضور من المجلس ثلاث مرات
متوالية عند انعقاد المجلس المذكور بدون عذر حقيقى يعلمه المجلس

* (بند ٢٧) *

فسخ المجالس البلدية لا يكون الا بأمر الملك انما يشترط أن يعين فى هذا
الخصوص الوقت الذى فيه يصير عادة قهها با انتخاب أعضاء آخر وان لا تزيد
المدة الواقعة بين الفسخ والاعادة عن ثلاثة شهور ومع ذلك اذا اتفق لسبب
من الاسباب فى انشاء المدة رفع شيخ البلد ومعاونيه من وظائفهم قبل اعادة
المجلس فلاملك أو المدير بالنيابة عنه أن يعين من دقر ذوى انتخاب الناحية على
سبيل التآقت شيخا ومعاونوا وبصير تقليدهما مؤقتا بوظيفة شيخ البلد
ومعاونيه

* (بند ٢٨) *

كل قرار من المجلس البلدى بخصوص مواد خارجة عن خصائصه فهو مافى
لا يعمل به أصلا والمدير أن يعلن الغاء بعد المداولة فيه مع مجلس المديرية
وللمجلس البلدى أن يتظلم من ذلك بالعرض للملك

* (بند ٢٩) *

كل قرار صدر من المجلس البلدى فى غير أوقات انعقاده المعلومة فهو لغو
فلمدير بعد المداولة مع مجلس المديرية أن يحكم بأن مافعله المجلس هو بخلاف
الاصول وانه غير معتد به وفى صورة ما اذا صار ابطال المجلس البلدى وقد
وجد ما يدل على أن بعض عماله ارتكب ما يلزم عقابه بحسب القوانين
الحدودية فكل أحد من الاعضاء مشاركا للمذنب فى ذلك تصير مجازاته

* (بند ٣٠) *

اذا حصل من مجلس من مجالس النواحي بعض مخاطبات أو مراسلات مع
مجلس أو عدة مجالس أخرى يجب اعلان ذلك للالهالى ثم بصير توقيع المجلس
المذكور بأمر من المدير الى أن يصدر أمر الملك بما يوافق واذا صدر أمر

بلغوا المجلس المذكور بجميع من يكون متداخلاً في هذا المعنى من الاعضاء
يجازى على منطوق قانون الحدود

(بند ٣١)

اذا صار فسخ ولغو مجلس بلدى ببناء على أمر الملك ثم صار تجديد اقتناحه
بالثاني بجميع الاعضاء المنتخبين يتكون ثلاث سنوات فالنصف الذي يجب
استبداله بعد المدة يصير معافاته بالقرعة في آخر السنة الثالثة

(الباب الثالث)

(في جداول وجمعيات ذوى الانتخاب البلدية)

(الفصل الاول)

(في عملية الجداول)

بند ٣٢ الى بند ٤٢ نسخت عن العمل بواقع الامر الصادر من الملك
بتاريخ ١١ و ٣ يولييه سنة ١٨٤٨

(الفصل الثاني)

(في جمعيات ذوى الانتخاب البلدية)

(بند ٤٣)

يصير افتتاح جمعيات ذوى الانتخاب البلدية بمعرفة المدير

(بند ٤٤)

في كل ناحية يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر فأكثر يصير تقسيم ذوى
الانتخاب الى جمعيات باعتبار الأثمان أو الحارات المتقاربة وانما يعتنى
بتساوى أعضاء الجمعيات تقريرا فيكون شيخ البلدى رئيسا على الجمعية الاولى
وكل واحد من معاونين والمستشارين يجعل رئيسا على باقى الجمعيات بحيث
يشترط مراعاة سبق وأقدمية كل من معاونين واعتبار ترتيب أسماء
المستشارين البلدية في تحرير الجداول ومن جملة ذوى الانتخاب مامورو
فرز الآراء وهم أربعة اشخاص منهم الأكبر سنا يجعلان للاملاء والاشنان
الاخران الاصغر سنا يعتدان للكتابة ويشترط في الاربعة معرفة الكتابة

والقراءة فهم كتابة عن قلم فرزالا راء و بعرفتهم بصيرا انتخاب كاتب معهم

* (بند ٤٥) *

في النواحي التي ينقص عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نفر تكون زمرة ذوى الانتخاب جمعية واحدة لاغير ومع ذلك اذا طلب مجلس العموم السنوى بالمديرية بالخبرة مع المجلس البلدى تقسيم زمرة ذوى الانتخاب الى عدة جمعيات فيصير تقسيمهم بقرار من المدير على حسب طلب المجلس المذكور انما يلزم أن يتعين في هذا القرار عدد كل جمعية وكذا عدد أرباب المجالس الذين يصبر انتخابهم بواسطة الجمعيات وجميع ما ذكرناه في البند السابق في تكوين قلم الفرز وتشكيله يصير اجراؤه أيضا في حق جمعيات ذوى الانتخاب بكل ناحية عدد سكانها أقل من ألفين وخمسمائة نفر

* (بند ٤٦) *

اذا لزم الحال لاجراء مقتضى بند ٢٢ في تغيير واستبدال أعضاء المجلس البلدى في النواحي التي تكون فيها زمرة المنتخبين منقسمة الى جمعيات متعددة يجرى استبدالهم وتنصيب غيرهم بعرفة الجمعيات التي كان تشكل المجلس بعرفتها

* (بند ٤٧) *

صار نسخته بواقع الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٢

* (بند ٤٨) *

رئيس الجمعيات الانتخابية هو دون غيره له التكلم فيما يخص ضبط وربط الجمعية الانتخابية ولا يجوز لأرباب الجمعية ذكر شيء في الجمعية خلاف مادة الانتخاب التي هي دائرة وظيفتهم فكل مناقشة أو مداولة فيما عدا ذلك ممنوع في الجمعية

* (بند ٤٩) *

يجب على جمعيات الانتخاب البلدية في النواحي أن يجتروا في جداول الانتخاب أسماء من يتخبونهم للمجلس حسب ما هو محمول على عهدتهم فيؤخذ في الجمعية الاولى أسماء جميع من اتخبوا بأراء الجمهور ولو كانت الزيادة بواحد ويصير في الجمعية الثانية قرار الانتخاب على القدر المطلوب ممن حاز

الأكثريّة بالنسبة للباقيين وكل من الاجتماع الأول والاجتماع الثاني يعمل في يوم واحد وتمكث نوبته ثلاث ساعات بالأقل ولا بد أن يحضر في كل يوم ثلاثة أعضاء من قلم الفرز

* (بند ٥٠) *

قلم الفرز هو الذي يقضى مؤقتاً في جميع المشاكل التي تحصل بخصوص عمليات الجمعيات الانتخابية

* (بند ٥١) *

محاضر الانتخاب التي تقدم من جمعيات الانتخاب البلدية يصير ارسالها الى المدير من طرف ناظر القسم قبل تشكيل المجلس ممن صار انتخابهم فاذا رأى المدير ان ما في تلك المحاضر لم يكن مستوفياً واقع الاصول والشروط المقننة فله أن يفوض قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول المحاضر اليه لمجلس المديرية الحكم بإبطال ذلك ونقضه وللمجلس المديرية أن يقضى بما يلزم لهذا الخصوص في مدة شهر كامل

* (بند ٥٢) *

لكل عضو من أعضاء الجمعية الانتخابية أن يطعن في عمليات الانتخاب فاذا كان ماطعن به ليس مند رجا في المحاضر تصرح له أن يبدى ملحوظ طعنه في ميعاد خمسة أيام ابتداء من تاريخ يوم الانتخاب ويقدمه لشيوخ البلد ويأخذ منه سنداً بالإصال ثم يجري عنه التحقيق والحكم فيه بمجلس المديرية في مدة شهر كامل واذا كان ماقتره في هذا الصدد مبنياً على عدم أهلية عضو أو وعدة أعضاء ممن جرى انتخابهم فيصير تحويل القضية الى محكمة القسم وهي التي تقضى في ذلك بموجب ما هو مقترر في بند ٤٢ واذا لم يحصل تقديم مطاعة الى مجلس المديرية في المنتخبين لتشكيل المجلس البلدي أو تساهل هذا المجلس عن قطع الحكم في المدة المحدودة أعلاه وجب اذذاك تشكيل المجلس من المنتخبين وفي جميع الاحوال التي يصرف فيها النظر عن تشكيل المجلس بالمنتخبين يجب صدور أمر المدير بعقد جمعيات الانتخاب في مهلة خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ صرف النظر ويداوم المجلس البلدي القديم على تأدية وظائفه الى أن يتشكل محله بمجلس آخر جديد

(الباب الرابع)

(فيما يتعلق بالتراتب الوظيفية)

(بند ٥٣)

جميع العمليات المنوطة بأعمال الدفاتر التي تلزم عند أول افتتاح جمعية المنتخبين البلدية بصيرتها في مدة ستة أشهر كاملة من تاريخ نشر القانون البلدي ويجب على تلك الجمعية في أول انعقادها أن تبحث عن تعيين جميع الاعضاء التي تلزم لكل مجلس بلدي وأما في الانتخاب الثاني الذي يحصل عقب الأول بثلاث سنوات فيجري بواسطة القرعة تعيين كل من الاعضاء الذين هم عبارة عن النصف الخارج فإذا كان عدد أعضاء المجلس البلدي وترافصه خارج الاكثر عددا في الأول

(بند ٥٤)

للحكومة ان توقف تنفيذ القانون البلدي في النواحي التي ترى توقيفه فيها لازما ولايزيدها هذا التوقيف عن سنة واحدة من تاريخ نشر القانون المذكور

(الباب الخامس)

(في التراتيب العمومية)

(بند ٥٥)

الترتيب البلدي المخصوص بمدينة باريس لا يكون الا بموجب قانون مخصوص يوضع لذلك

(الكتاب الثاني)

(في خصائص شيخ البلد والمجالس البلدية)

(الباب الاول)

(في خصائص مشايخ البلد)

(بند ٩)

يكون شيخ البلد تحت رياسة ادارة من هو أعلى منه ومنوطا بالاشياء الآتية
(أولا) ينشر القوانين والاوامر الصادرة وينفذها (ثانيا) يقوم بتأدية
الوظائف الخصوصية المحولة على عهدته بحسب القوانين (ثالثا) يقوم باجراء
التدابير والاحتياطات التي يترتب عليها الامن العام

(بند ١٠) *

على شيخ البلد أن يقوم باجراء المواد الآتية ذكرها فيما بعد وذلك يكون تحت
ملاحظة الارادة العليا (أولا) يطلب منه الضبط والربط البلدي والتحفظ
على الزراعة ونظام الطرق والسكك البلدية وان يعتنى بتنفيذ الاوامر
الصادرة من رؤسائه بخصوص ذلك (ثانيا) يقوم بحفظ وادارة تعلقات
الناحية واملاكها المشاعة ويجري جميع ما يترتب عليه جفط وثبات
حقوق الناحية (ثالثا) يئط بمحركة المحصولات وحراسة دوائر الناحية
ومباشرة حساباتها (رابعا) يئط بمائخص ميزانية الناحية واذونات
المصاريف (خامسا) يدير جميع اشغال الناحية (سادسا) يمضى مقاولات
الناحية وبعقد اجارات املاك الناحية وجميع سندات الاموال
والمزايدات والتعهدات الحاصلة بخصوص اشغال الناحية بالاصول الجارية
(سابعا) يجتاز بالضبط الشافي جميع سندات المبايعة والمبادلة والقسمة
والتبرع بالهبات والصدقات والمستروات والمصالحات ونحو ذلك كل هذا
مما يكون باسم الناحية ويكون مرخصا له باجراؤه بحسب القوانين (ثامنا)
يقوم مقام الناحية بالتوكيل عنها في المحكمة سواء كان مدعيا أو مدعى
عليه

(بند ١١) *

الاشياء التي يأمر شيخ البلد باجرائها هي (أولا) الامر باجراء الاحتياطات
والتدابير اللازمة في الناحية بخصوص الاشياء المحولة على عهدته بحسب
القوانين (ثانيا) ينشر جديدا بين أهالي الناحية جميع اللوائح والاوامر
المتعلقة بالضبط والربط وان يؤكد عليهم بمراعاتها وعدم الانحراف عنها
وجميع ما يستصوب شيخ البلد اجراؤه في الناحية يصير عرضه فورا على ناظر
القسم ومنه الى المدير فلمدير اما أن يطل ذلك رأسا أو أن يأمر بتوقيفه

عن الاجراء مدة فاذا كان استصوب بعض مواد مستمرة الاجراء فلا يعلمها ويجريه الا بعد شهر كامل من تاريخ علم وصولها الى ناظر القسم

(بند ١٢)

لشيخ البلد أن يعين بمعرفة من يريده لوظائف أشغال الناحية ما لم يكن القانون مخصصا له وحده في ذلك فيمن ينتخبه للأشغال وله أن يعزله أو يوقفه عن وظيفته

(بند ١٣)

شيخ البلد هو الذي يعين خضراء الزراعة انما يشترط في ذلك تصديق المجلس البلدى على من ينتخبه للعراصة ثم يقرهم ناظر القسم ثم اذا وقع منهم هفوة جاز لشيخ البلد توقيفهم وأما عزلهم فلا يكون الا من طرف المدير ولشيخ البلد أن ينتخب أيضا البقارة والغنامة في الناحية بشرط أن يقره في ذلك المجلس البلدى وله أن يعزلهم من وظائفهم

(بند ١٤)

ادارة الناحية من وظائف شيخ البلد دون غيره وانما له أن يستتيع عنه في بعض وظائفه من معاونيه واحد أو أكثر فاذا غاب معاونوه ناب عنهم بعض أعضاء المجلس البلدى ممن يوظف بوظيفة معاونين عند غيابهم

(بند ١٥)

اذا امتنع أو تكاسل شيخ البلد عن اجراء بعض أمور لازمة اجراها بحسب القانون فالمدير بعد ايقاظه أن يحقق دعواه بنفسه أو ان يعين من يعتمد من المأمورين لتحقيق دعواه

(بند ١٦)

اذا لزم لشيخ البلد الحضور في مزايمة عمومية للزوم أشغال الناحية فالواجب عليه أن يستعين بحضور اثنين من أعضاء المجلس البلدى بشرط أن يجري تعيينهم ممن قبل الحضور الى هذا الخصوص بمعرفة المجلس البلدى واذا لم يسبق تعيينهم فاصير انتخابهم ما واقع ترتيب الجدول المشتمل على أسماء الاعضاء ويجب أيضا أن يكون صراف الناحية حاضرا في كل مزايمة تعمل بالناحية واذا حدث في اثناء المزايمة مشكلات فيما يلزم بخصوص

المزايدة المطلوبة يصير حلها في مجلس منعقد من شيخ البلد والمستشارين
الحاضرين ويقطع فيها بأكثرية الآراء الا اذا تجسمت واستعالت الى دعوى
محكمة

(الباب الثاني)

* (في بيان خصائص المجالس البلدية) *

* (بند ١٧) *

عقد المجلس البلدى انما هو لرؤية وتسوية المواد الآتية وهى (أولاً)
استمارة ادارة أموال الناحية المشاعة (ثانياً) شروط سندات العقود
والاجارات التى لاتزيد مدتها على ثمانى عشرة سنة بالنسبة لاموال الزراعة
وتسع سنوات بالنسبة للاموال الأخر (ثالثاً) الطريقة التى على موجبها
يجرى فى الناحية الانتفاع بالغابات وتوزيع المراعى وباقى الأعمار المشاعة ما خلا
الأورمان والغابات وكذلك الشروط التى تفرض على كل من تؤول
إليه المنافع (رابعاً) محصول الغابات بواقع ماهو مقرر فى بنود قانون
الأورمان

* (بند ١٨) *

ترسل خلاصة المذكرات التى تحصل فى المجلس البلدى بخصوص مادة من
المواد التى ذكرناها آنفاً فى البند السابق بعرفة شيخ البلد الى ناظر القسم
فيعطى علم ايصالها ويصير اجراء العمل على موجب ما صار المذكرة فيه
بالمجلس المذكور اذا كان المدير فى بصر الثلاثين يوماً التى تعقب تاريخ سند
الايصال لم يرفض الخلاصة المذكورة لمخالفتها المضمون القانون أو للتنظيمات
العمومية أو بناء على تظلم من له حق فى ذلك ومع ذلك للمدير أن يأمر بتوقيف
المذكرة المذكورة عن الاجراء مدة ثلاثين يوماً آخر

* (بند ١٩) *

للمجلس البلدى أيضاً المذكرة والتشاور فى المواد الآتية (أولاً) عمل
ميزانية أموال الناحية وبيان جميع الوارد والمنصرف على العموم من المال
سواء كان مؤقتاً أو معتاداً (ثانياً) التعريفات والروابط التى بموجبها يصير

تحويل وجمع أموال الناحية (ثالثا) شروط المبيعات والمبادلات
الحاصلة في الناحية بخصوص الاملاك والعقارات وكيفية استعمالها
بين الاهالى وطريقة حفظها وتحسينها (رابعا) تحديد أوقعة الاملاك الغير
منقسمة السابعة بين ناحيتين أو أكثر أو بين قرى النواحي (خامسا) جميع
شروط الالتزام والايجار التي تزيد مدتها على ثمانى عشرة سنة بالنسبة الى
الاملاك الزراعية وتقسيم سنين بالنسبة الى الاملاك الاخر وكذلك جميع
ما يتعلق بشروط الاملاك التي تستأجر على ذمة الناحية مهما كانت مدتها
(سادسا) جميع ما يقتضى الحال انشاءه في الناحية من بناء أو ترميم جسيم
او هدم وما أشبه ذلك من المواد التي يراد اجراؤها (سابعاً) فتح المدارس
والمباني العمومية وتنظيم السكك البلدية (ثامنا) المراعى (تاسعا) قبول
الهبات والوصايا المتبرع بها للناحية ومتعلقاتها (عاشرًا) جميع الاقضية
والمرافعات والمصالحات وجميع المواد التي بموجب القوانين والاصول
يكون للمجلس البلدى الحق في المداكرة فيها

(بند ٢٠)

خلاصة المداكرات الحاصلة من المجلس البلدى بخصوص المواد المذكورة
في البند السابق ترسل الى ناظر القسم ولا تنفذ الا من بعد التصديق عليها من
المدير اذا لم تكن من المواد المشترط فيها بالقوانين والاصول اعراضها على
ديوان عموم أو على الملك

(بند ٢١)

يجب استشارة المجلس البلدى في المواد الآتية (أولا) تجديد وظائف
امناء الاديان (ثانيا) تجديد وتوزيع ما يلزم للاسفافات والاغاثات
العمومية (ثالثا) صورة ما يجب اجراؤه بخصوص تنظيم الشوارع داخل
المدن والقرى والضياح (رابعا) قبول الهبات والوصايا التي يتبرع بها الى
محال الصدقات والمباني الخيرية (خامسا) الاذن المتعلق بالاقتراض
والبيع والشراء والمبادلة والمخاصمة والمصالحة التي يطلبها كل من الجهات
الخيرية المذكورة ومصالح أوقاف المعابد وغيرها من التكايا والمعابد المجموعة
للتنفقات الدينية وتكون نظارها بمحكمة من طرف الدولة (سادسا) اراد

ومصرف ومحاسبات جميع دوائر الصدقات والحسنات (سابعاً) مصالح وحسابات دوائر الاوقاف وغيرها من الدوائر المجمولة للتجارات الدينية وتكون نظارها بمحكمة من الدولة ومفروضاتها اعادة من أموال الناحية (ثامناً) جميع المواد التي تجعلها القوانين منوطة بالمجالس البلدية أو يحيلها مدير الاقليم على المجالس المذكورة لبدء الرأي فيها

(بند ٢٢)

للمجلس البلدى أن يدافع اذا لزم الحال عن كل ناحية فيما اذا زاد عليها شئ في توزيع الاموال عليهم اسنوياً

(بند ٢٣)

للمجلس البلدى التذكار في الحسابات التي يقدمها سنوياً شيخ البلد فبتلاوة حسابات الاموال المقدمة من طرف الصيارف على المجلس المذكور له أن يناقض فيها أو يقرها الا في الحالة المقررة في بند ٦٦ من هذا القانون

(بند ٢٤)

للمجلس المذكور المداولة في الاشياء التي يعود دفعها على الناحية ويبدى رأيه فيها وليس له الحق أن يناقض في عدم اجراء ذلك لا باعلان ولا باعراض الى أي جهة كانت

(بند ٢٥)

عند مناظرة حسابات ادارة شيخ البلد بالمجلس البلدى الذي رياسته دائماً للشيخ المذكور تسقط رياسته وللمجلس المذكور أن ينتخب سراً من أعضائه من يقلد بوظيفة الرئيس لذلك ولشيخ البلد أن يحضر في اثناء المداولة انما يجب عليه أن لا يحضر عندما يتهبأ المجلس البلدى لاعطاء الرأي وعلى الرئيس الموقت أن يعرض فور اخلاصة المذاكرة الى ناظر القسم

(بند ٢٦)

اذا طلب شيخ البلد الذي هو رئيس المجلس انعقاد المجلس البلدى مرة فلم يجتمع العدد الكافي للانعقاد فعلى الشيخ المذكور أن يأمر بانعقاده ثانياً بعد مضي ثمانية أيام واذا لم ينعقد في هذه المرة الثانية بالعدد الكافي وبأن ذلك

بموجب الاعلامات المقيدة في الدقترجاز في المرة الثالثة عند انعقاد المجلس المذكور أن يكتبني عن حضر من أعضاء المجلس ولو بدون الكفاية في العدد والمذاكرة التي تحصل في هذه المرة يعمل بها أيما كان عدد الاعضاء ويصرف النظر عن غاب منهم

(بند ٢٧)

المذاكرات التي تحصل بالمجالس البلدية يؤخذ الرأي عنها بالاكثرية فاذا انقسمت الآراء فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس

(بند ٢٨)

خلاصات المذاكرات تقيس بواقع ترتيب تواريخها في دقترمغرمضى عليه بعلامة ناظر القسم ويلزم أن يضع على هذه الخلاصات امضاء كل من الاعضاء الحاضرين بالمجلس ومن لم يضع امضاءه عليها ذلك سبب ذلك فيها

(بند ٢٩)

مذاكرات المجالس البلدية ليست جهرية ولا يسوغ رسمانشر مداولاتها ولا مذاكراتها الا من بعد عرضها واستصوابها من طرف من هو فوقها وفي المجالس البلدية اذا طلب ثلاثة من الاعضاء الحاضرين أن يكون الرأي بالكتابة سرافي الاوراق اُجيب والذات

(الكتاب الثالث)

(في مصاريف وايرادات النواحي وميزانياتها)

(بند ٣٠)

مصاريف النواحي تارة تكون ايجابية وتارة تطوعية فتكون ايجابية في الاحوال الآتية وهي (أولاً) جميع ما يلزم صرفه على دارحكومة الناحية (ثانياً) المصاريف التي تصرف على كتاب مصلحة الناحية وجميع ما يلزم للمصلحة (ثالثاً) أجرة نسخة القوانين (رابعاً) مصاريف تعداد نفوس الناحية (خامساً) مصاريف سجلات الانساب وما يخصص على الناحية في جداول تعداد النفوس (سادساً) ماهية الصراف بالناحية ومأمور الجملة وكذا مصاريف تحصيل الاموال (سابعاً) ماهية خفي

أورمانات الناحية وخفير الزراعة (ثامنا) ماهية ومصاريف قلم معاوني
الضبطية بواقع ماهو مقرّر لهم بحسب القوانين (تاسعا) معاشات
للمتقاعدين من المستخدمين البلدية بحسب المقرّر لهم (عاشر) مصاريف
محكمة الخط وإيجارها ان كانت مؤجرة وترميمها وتعميرها وكذلك المصاريف
التي تلزم لمشتري وتصلح مفروشات ومهمات دار الخط (حادى عشر)
مصاريف الخفر الاهلى الذى هو ~~عشر~~ الرديف بواقع ماهو مقرّر لهم
بحسب القانون (ثاني عشر) المصاريف اللازمة بحسب القانون للمعارف
العمومية بالناحية (ثالث عشر) أجرة المسكن اللازم للموظفين من أمناء
الديانة المجمكين من طرف الدولة وذلك فى صورة ما اذا لم يكن لهم محل معين
للسكنى (رابع عشر) الاعانات التي تعطى للتكايا والمؤسساتات
وغيرها من الدوائر الخيرية مما تكون نظارها بحسب محكمة من طرف الدولة بشرط
ان تلاحظ من حساباتها وميزانياتها أن ايراداتها غير كافية لها (خامس
عشر) ما يخص الناحية من النفقات التي تصرف على الاولاد الملتقطة
(سادس عشر) المصاريف الجسيمة التي يلزم صرفها على عمارات النواحي
ماعد القشلاق الجهادية والمعابد والهياكل التي لها أحكام خصوصية
(سابع عشر) ما يلزم صرفه فى بناء أسوار الجبانات وما يلزم لتعميراتها
أو بنائها فى محل آخر اذا تعين ذلك بموجب القانون أو أمر يصدر من الادارة
العامة (ثامن عشر) مصاريف تنظيم الطرق (تاسع عشر) مصاريف
مشاور العدول وأرباب الخبرة اذا كانت مجالسهم بالناحية والمصاريف
الخفيفة اللازمة لمجالس أهل خبرة الفنون والحرف اذا كانوا مقيمين بالناحية
(عشرين) العوائد المخصصة بالقوانين على أموال ومحصول الناحية
(أحد وعشرين) اداء الديون الحالية على الناحية وبالجملة فجميع المصاريف
الآخر التي تترتب بحسب القانون على الناحية تكون أيضا ايجابية وماعدا
ذلك من المصاريف يكون تطوعا

* (بند ٣١) *

ايرادات صندوق الناحية قد تكون رواتب أو ظهورات فايراداتها
الرواتب هي عبارة عن الاشياء الآتية (أولا) ايراد جميع الاملاك التي

لم يكن للأحد الحق في حيازة أعيانها (ثانيا) المرتبات التي تضرب سنويا على أصحاب الحقوق في الأثمار التي تعطى عينا (ثالثا) ما يتحصل لصندوق الناحية خاصة بنسبة أموال الميرى الراتبية عند التحصيل السنوى على دائرة القرش (رابعا) ما يخص الناحية من السهام في العوائد المتحصلة من طوائف التجار والصناعية وغيرهم من أرباب الحرف البلدية (خامسا) حلة الناحية (سادسا) محصول العوائد المضروبة على أسواق الناحية الكبيرة والصغيرة ومذابحها بموجب الاستقارات (سابعا) محصول أذن الإقامة والسكنى في الشوارع وفي الميناء والأنهر وغيرها من المحال العمومية الخاصة بالناحية (ثامنا) ما يتحصل من رسوم المرور من قناطر ومعديات الناحية وعوائد القبانة والكيل وجولات السفن وعوائد الشوارع وغيرها من العوائد الموضوعة بحسب القانون (تاسعا) المال المأخوذ في مقابلة الاختصاص بمدفن من جبانة الناحية (عاشرا) محصول التزام قطعة من النهر لمصلحة وما يتحصل من زبالة الشوارع من الطين والقذورات وغيرها من الأشياء التي تباع للتسييج على ذمة الناحية (حادى عشر) المحصول الذى يؤخذ على استنساخ صور أو أوامر الحكومة وعوائد تسجيل الانساب (ثانى عشر) السهام التي تخص النواحي بموجب القانون في الوارد من التعريعات المحكوم بها من طرف مجالس التأديب الخفيف وغيره ومن طرف مجالس الرديف وعلى العموم محصول جميع العوائد المفروضة للناحية بحسب القوانين

* (بند ٣٢) *

ايرادات النواحي المؤقتة التي هي ظهورات كناية عن الأشياء الآتية (أولا) العوائد المرخص أخذها مؤقتا بحسب القانون (ثانيا) اثمان املاك الناحية المباعة (ثالثا) الهبات والوصايا الخيرية بالناحية (رابعا) قبض رأس مال الناحية المستحق وايراد الالتزام الآيل للناحية بالشراء (خامسا) محصول أخشاب الاورمانات اذا قطعت في غير أوانها المقتضى (سادسا) ما تقتضيه الناحية لمصلحة وما يتحصل من الظهورات من الارباح والارادات

* (بند ٣٣) *

كل ميزانية ايراد ومصرف تقدم من طرف شيخ البلد بخصوص أى ناحية من النواحي وينحط عليها رأى المجلس البلدى لاتعد ترتيباً تاماً الا من بعد التصديق عليها من المدير ومع ذلك فإن ميزانية النواحي التى ايراد الواحدة منها مائة ألف فرنك لا يتم ترتيبها الصادر من المجلس الا بأمر الملك واذا بلغت الايرادات الرواتب الخصوصية بناحية من النواحي مائة ألف فرنك فى طرف الثلاث سنوات الاخيرة حسبما يتظاهر من حساباتها فانه يحكم عليها بانها ذات ايراد بهذا المقدار ويجرى عليها أحكام ما يمثله من النواحي وأما اذا نقصت ايراداتها الرواتب فى طرف الثلاث سنوات عن المائة ألف فرنك صار حكمها حكم أمثاله من المدن ولا يستأذن عن ترتيبها الملك

* (بند ٣٤) *

جميع المصاريف التى يستبان لزومها بعد تسوية الميزانية بانها ظهورات ويتضح ضرورة صرفها بصير المدولة عنها بواقع ما هو مقرر فى البنود السابقة بمجلس البلدة ويستأذن فى صرفها من المدير فى النواحي التى يكفى فيها أمره وأما فى النواحي الاخر ~~الكثيرة~~ الايراد فيستأذن من ناظر الداخلية ومع ذلك اذا كانت المصاريف من الضروريات الوقتية جاز الاستئذان عنها من المدير

* (بند ٣٥) *

اذا اتفق ان ميزانية ناحية من النواحي تأخر التصديق عليها لسبب ما استمر اجراء ايرادها ومصرفها على ما كانت عليه حكم ميزانيتها فى السنة السابقة الى ان بصير التصديق على ميزانيتها الجديدة

* (بند ٣٦) *

المصاريف المحتررة فى ميزانية ناحية من النواحي بالمجلس لا يجوز رفضها أو تنقيصها الا بأمر من الملك أو بأمر المدير الموطو بتسوية هذه الميزانية على حسب الحدود السابقة

* (بند ٣٧) *

للمجالس البلدية أن تنص بالميزانية على المقدار الذى يلزم أحياناً للمصاريف

الظهورات فالمبلغ الذي يخص لهذا القصد لا يمكن نقضه أو تنقيصه
إلا إذا كان إيرادات الناحية السنوية الراتبية بعد كفاية جميع المصاريف
اللازمة لالتقي بالظهورات أو كان مبلغ الظهورات يزيد عن عشر الإيرادات
الراتبية المذكورة والمبلغ الذي يخص للظهورات يصير صرفه بمعرفة شيخ
البلد باستئذان من المدير وناظر القسم على ذلك بالنسبة بالنواحي التي فيها
مركز القسم أو المديرية وأما في النواحي التي لم يكن بها بنادر القسم
والمديرية فيجوز لشيخ البلد أن يصرف هذا المبلغ في المصاريف الضرورية
بدون أن يستأذن عنه قبل الصرف من المدير انما يجب عليه أن يخبر ناظر القسم
به عقب الصرف وان يؤدى حسابه الى المجلس البلدى في أقل قومه وعقده
بعد الصرف المذكور

(بند ٣٨)

لا يجوز في المصاريف المحدودة في الميزانية ادخال الزيادة فيها ولا ادخال
مصاريف أخرى عليها إلا بأمر من المدير ولا بإرادة من الملك ما لم يثبت شدة
لزوم ما يراد زيادته أو ادخاله من المصاريف فيستأذن عنها

(بند ٣٩)

في صورة ما ذالم يخص المجلس البلدى في الميزانية المبالغ المطلوبة لاجل
المصاريف الايجابية أو ما خصه فيها من المبالغ لا يمكن في الصرف
تخصيص علاوة من نحو ذلك لا يصير تحريره في الميزانية الا بإرادة ملوكة
وذلك يكون بالنسبة للنواحي التي ارادها مائة ألف فرنك فأكثر وأما
في النواحي التي ارادها أقل من ذلك فيجوز أن يكون تخصيص العلاوة من
المبالغ في الميزانية بأمر المدير مع استشارة مجلس المديرية ولا بد في هاتين
الحالتين من الممازجة (أولاً) مع المجلس البلدى في مثل ذلك واذلزم
الحال لمصرف سنوى غير ظهورات تحديدي في قيد في الميزانية تقرير يباو اقع
مقداره المتوسط مدة الثلاث سنوات السابقة على السنة المراد ترتيب
مصرفها واذلزم الامر لمصرف سنوى محدود من طبيعته أو لمصرف
ظهورات سبق نظيره في قيد في الميزانية باعتبار أصل مقداره المعلوم وأما إذا
كانت إيرادات الناحية غير كافية لما يلزم من المصاريف الايجابية المرتبة

بحسب ما هو مقرره هذا البند فيصير تدارك ما يلزم من تلك المصاريف بمعرفة المجلس البلدى واذا امتنع المجلس المذكور من تدارك ذلك يجوز تداركه باعانة مؤقتة تضرب على الناحية بارادة ملوكية بشرط أن لا يتجاوز فيها أقصى ما يتخصص سنوياً بلوائح المالية وأما إذا اقتضى الحال طلب اعانة من الناحية أزيد من ذلك فلا بد حينئذ من وضع قانون مخصوص لذلك يصدر من مجالس تقنين القوانين

(بند ٤٠)

قرار المجلس البلدى في شأن ترتيب الاعانة المرتبة على الناحية بقصد تأدية المصاريف الإيجابية لا ينفذ إلا بأمر المدير وذلك في الناحية التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبارادة ملوكية في الناحية التي أيرادها أكثر من ذلك وفي صورة ما إذا ضربت اعانة بقصد تأدية مصاريف أخرى خلاف المصاريف الإيجابية فلا يصير ترخيص توزيعها حسب المطلوب إلا بارادة ملوكية وذلك بالنسبة للنواحي التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبواسطة قانون بالنسبة لناحية أيرادها أزيد من ذلك

(بند ٤١)

لا يجوز الاقتراض باسم الناحية إلا بارادة ملوكية بناء على تصديق من مجلس الأحكام وذلك بالنسبة إلى الناحية التي أيرادها أقل من مائة ألف فرنك وبقانون بالنسبة إلى الناحية التي أيرادها أزيد من ذلك ومع هذا إذا تبين شدة الاحتياج لهذا الاقتراض وصادف أن ذلك كان مدة الخلو من انعقاد المجالس جاز الاقتراض في الناحية التي أيرادها مائة ألف فرنك فأكثر بارادة ملوكية بناء على ما يستصوبه مجلس الأحكام بشرط أن لا يزيد هذا الاقتراض على ربع إيرادات الناحية الراتب

(بند ٤٢)

إذا اقتضى الحال في النواحي التي أيرادها ينقص عن مائة ألف فرنك لترتيب اعانة أولاً لا استقرار فيجمع من أهالي الناحية من عليه مال خراجي أكثر من غيره لأجل اشتراكه في المداولة في هذا الخصوص مع أرباب المجلس البلدى بشرط أن يكون عدداً لا هالي المذكورين مساوياً لعدد الأعضاء بالمجلس

البلدى المذكور وبطلب حضور هؤلاء العمدة بمعرفة شيخ البلدة في مسافة عشرة أيام قبل انعقاد المجلس وإذا انصاف عدم وجودهم بالناحية وتعذر حضورهم بالمجلس لزم استعواضهم عن يليهم في دفع المال بالناحية بشرط أن يكون عدد الذوات مساويا لعدد الغائبين

(بند ٤٣)

يجرى ترتيب الرسوم والعوائد المأخوذة على الشوارع وتسويتها بإرادة ملوكية بناء على ما يستصوبه بمجلس الاحكام

(بند ٤٤)

العوائد المنصوصة التي ترد من الاهالى أو من العقارات بحسب القوانين أو بحسب الجارى في خصوص الجهات يصير تخصيصها بمعرفة المجلس البلدى وعرضها على المدير ثم يصير تأديتها واقع الاصول المقررة في شأن تسديد العوائد العامة

(بند ٤٥)

لا يرخص في الناحية بناء شئ جديد أو ترميم شئ كلى أو جزئى إلا بعد اكمال صورة رسمه والمقايضة عنه ثم يعرض أولا هذا الرسم مع المقايضة الى ناظر الديوان المنوط بذلك ليصدق عليهما هذا في صورة ما اذا كان المبلغ الواجب صرفه يزيد على ثلاثين ألف فرنك ويكفى عرضها على المدير أيضا لاجل التصديق عليها اذا نقص المبلغ المذكور عما ذكر اعلاه

(الكتاب الرابع)

في المبيعات والمشتريات والاجارات والهبات والوصايا الخاصة بالنواحي

(بند ٤٦)

خلاصات المجالس البلدية بخصوص عقد المشتريات وبيع أو مبادلة العقارات وقسمه الاملاك المشاعة لا تنفذ الا بأمر المدير بناء على استصواب مجلس المديرية وذلك في صورة ما اذا كان قيمة ما استقر الرأى عليه لا يزيد على ثلاثة آلاف فرنك في النواحي التي ارادها أقل من مائة ألف فرنك

وعشرين ألف فرنكة في النواحي الاخر وأما اذا كان قيمة ذلك أزيد مما ذكر فلا يحكم فيه الا بإرادة ملوكية ويجوز بيع منقولات النواحي وعقاراتها غير المستعملة في مصلحة عمومية بناء على طلب الدائن متى كان يده سندات صحيحة نافذة انما لا يرخص البيع في ذلك الا بإرادة ملوكية لتحديد الطرق التي بموجبها يصير بيع الاشياء المذكورة

(بند ١٧)

قرار المجلس البلدي في شأن عقد الاجارات التي تزيد مدتها على ثمان عشرة سنة لا تنفذ الا اذا صدرت في شأنها ارادة ملوكية ومهما كانت مدة الاجار فعقد شيخ البلد لذلك الاجار لا يعتد به الا بعد تصديق المدير عليه

(بند ١٨)

المذاكرات الحاصلة بخصوص قبول الهبات والوصايا بأشياء منقولة أو نقود متبرع بها للناحية أو لدوائر الناحية لا يقطع فيها الا بأمر من المدير وذلك في حالة ما اذا كانت قيمة المتبرع به لا تزيد على ثلاثة آلاف فرنكة ويقطع فيها بإرادة ملوكية اذا كانت قيمة المتبرع به تزيد على ذلك أو في حالة ما اذا ظهر من يدعي حقوق الوراثة فيما صار المتبرع به وأما القرارات الحاصلة في شأن رفض قبول الهبات والوصايا وكذلك ما يتعلق بالعقارات من الهبات والوصايا فانها لا تنفذ قبولاً ولا رفضاً الا بإرادة ملوكية ولشيخ البلد أن يقبل بوصف الوديعة الهبات والوصايا المتبرع بها بناء على قرار من المجلس البلدي ثم كلما صدر في هذا الخصوص سواء كانت ارادة ملوكية أو أمراً من المدير يتخذ من يوم القبول

(الكتاب الخامس)

(في المرافعات والمصالحات)

(بند ١٩)

لا يجوز لأي ناحية من النواحي أو فصل من الناحية أن يتقاضى ويرافع بمحكمة بدون إذن من مجلس المديرية فاذا كانت مأذونة صدر الحكم لها أو عليها في الدعوى ولا يسوغ للناحية أن تتظلم نائياً إلى محكمة أخرى

ما لم تستأذن عن ذلك من مجلس المديرية ومع ذلك فكل عمل مقيد في قدر
 الناحية له الحق اذا أجاز مجلس المديرية أن يقيم الدعاوى التي يرى انها
 متعلقة بمصالح الناحية أو فصل منها وكانت الناحية قد امتنعت أو أهملت
 في اقامتها بعد ان صارت المذاكرة فيها في مجلس الناحية انما يشترط أن يلتزم
 الممول المذكور بجميع المصاريف في اثناء المرافعة عن الناحية من ماله
 خاصة ولم يكن له حق في طلب شيء من المصاريف المذكورة اذ لم ينص
 فتمام الدعوى عن الناحية أو عن فصلها والحكم الذي يصدر في هذه
 الدعوى يسرى على الناحية

(بند ٥٠)

اذا استأذنت الناحية كلها أو بعضها أو من أراد أن يترافع عنها احتساباً
 ولم يصراجابته باذن المرافعة من مجلس المديرية جاز له التظلم بالشكوى من
 ذلك الى مجلس الاحكام والمالك وتقام هذه الدعوى ويحكم فيها مجلس الاحكام
 بما يوافق وانما ينبغي أن تعمل الدعوى في اثناء ثلاثة أشهر ابتداء من
 تاريخ صدور أمر مجلس المديرية وان تأخرت عن ذلك فلاحق في التظلم
 ولا المرافعة

(بند ٥١)

كل من أراد اقامة دعوى على ناحية أو على فصل منها في مفدورية في حقوقه
 وجب عليه انه يحزر (أولاً) للمدير تقريراً أميناً فيه جميع أسباب دعواه
 ويستلم منه علم الايصال وبتقديمه هذا التقرير الى المدير ينقطع عمل طول
 المدة ويثبت له حقوق المرافعة فالمدبر يرسل التقرير المتقدم الى شيخ البلد
 ويأمره بجمع المجلس البلدي والمدولة فيه

(بند ٥٢)

خلاصات المجلس البلدي تقدم في جميع الاحوال الى مجلس المديرية
 بخصوص ترخيص المرافعات لتتواحي لصدق عليها ان استصوبها والمجلس
 المذكور سواء أجاز الناحية بالحضور عند الحكم أم لا فالواجب أن يصدر
 قرار مجلس المديرية في مدة شهرين ابتداء من تاريخ علم الايصال المتقدم
 ذكره

* (بند ٥٣) *

كل قرار انحط عليه رأى مجلس المديرية مضمونه منع الاجازة بالمرافعة يجب أن يكون موثقاً فيه أو وجه المنع المذكور وفي حالة ما اذا لم يرخص للناحية بالمرافعة لشيخ البلد أن يرفع دعواه من بعد مذاكرة المجلس البلدى الى الملك بواسطة مجلس الاحكام طبقاً لما هو مقرّر في بند ٥٠ ومهلة اقامة الدعوى واصدار الحكم عن هذه الدعوى شهران اعتباراً من يوم تسجيلها بدفاتر المجلس المذكور

* (بند ٥٤) *

لاتقيم الناحية دعوى الابعاد قرار مجلس المديرية أو بعد انتهاء المدة اذا لم يصدر قرار مجلس المديرية في الميعاد المقتن في بند ٤٢ واذا منعت وحصل تظلم من القرار الصادر من مجلس المديرية ورفعت الشكوى الى مجلس الاحكام فيصير توقيف المرافعة الى ان يصدر لها ما يقضى في ذلك أو الى ان ينتهى الاجل المحدد فيما سبق في البند السالف هذا اذا كانت الناحية هي المرافعة والطالبة لحقوقها فان كان مدعى عليها فلا يجوز بوجه من الوجوه للناحية المدافعة عن نفسها في دعوى مالم تكن مأذونة في ذلك اذا ناصريحا

* (بند ٥٥) *

ولكن لشيخ البلد أن يترافع بدون استئذان ممن له الاذن في ذلك في كل دعوى ادعت الناحية فيها بوضع اليد أو ان يدافع فيها عن ادعى عليها في ذلك وله أيضاً أن يعمل جميع الامور التحفظية وان يسعى في اجراء ما يمكن به منع ضياع الحقوق بالمدة الطويلة

* (بند ٥٦) *

اذا اتفق ان فصلائنه وبين الناحية دعوى قضائية له أو عليه يعين المدير حينئذ للتوكيل عن الفصل المذكور جمعية من عمد الاهالى مركبة من ثلاثة الى خمسة أعضاء ويكون انتخابهم من زمرة جمعيات الانتخاب وان تعذر الانتخاب عن ذكر فيصير انتخابهم من أعظم الممولين في الاهالى ففي هذه الحالة لا يجوز لمن له منفعة فيما ادعاه الفصل على الناحية من أرباب المجلس

البلدى أن يحضر المجلس المذكور عند المذاكرة في شأن حقوق هذا
 الفصل ويجرى استبد الهم بقدر مسأولهم في العدد من زمرة جمعيات
 الانتخاب البلدية الموجودين بالناحية بشرط أن يكون انتخابهم بعرفة المدير
 من الاهالى أو من أرباب الاملاك الذين ليسوا من أهل الفصل المذكور فعند
 اقامة الدعوى تقيم الجمعية المعنية للتوكيل عن الفصل وكيلا مفوضا
 من أعضائها لينوب عنها في المرافعة

* (بند ٥٧) *

اذا تم اختيار فصل من فصول الناحية مع فصل آخر من هذه الناحية تعيين لكل
 فصل منهما جمعية من العمدة طبقا لما هو مقرّر في البند السابق

* (بند ٥٨) *

الفصل الذى يحكم له فيما يدعيه على الناحية أو على فصل آخر من الناحية
 لا يلزم بالمصاريف أو العوائد التى تترتب فى تطير اقامة الدعوى ولا
 الخسارات التى تحصل فى اثناء اقامة هذه الدعوى كما لا يلزم فى شأن كل خصم
 ظهر له الحق على ناحية من النواحي أو فصل من فصولها

* (بند ٥٩) *

كل مصالحه أقزها المجلس البلدى لاتنفذ الا بتصديق عليها من الملك اذا
 كانت المصالحه الواقعة تتعلق ببعض العقارات أو بمنقولات تزيد قيمتها على
 ثلاثة آلاف فرنك وفيما عدا ذلك تنفذ المصالحه المذكورة بتصديق المدير

(الكتاب السلاس)

* (فى حسابات الناحية) *

* (بند ٦٠) *

يجوز شيخ البلد الحسابات بالنسبة لاموال السنة التى انتهت ويقفل هذه
 الحسابات ويعرضها على المجلس البلدى لمراجعتها قبل المداولة فى شأن
 ميزانية السنة الجديدة وتعد جميعه بعد التصديق عليها رسميا من طرف المدير
 فى النواحي التى ارادها أقل من مائه ألف فرنك وفيما عدا ذلك يشترط
 التصديق عليها من ديوان النظارة المتعلقة بها

* (بند ٦١) *

لشيخ البلد دون غيره تحرير اذونات الصرف فيما هو مرتب صرفه وثابت بحسب الاصول فاذا امتنع الشيخ المذكور من تحرير الاذونات المذكورة جاز للمدير باتحاده مع مجلس المديرية انه بأمر بالصرف وأمر المدير في مثل ذلك بنوب عن اذن الصرف الذي يحظره شيخ البلد

* (بند ٦٢) *

وارادات ومصرفات الناحية يجرى مباشرتها بمعرفة مباشر مخصوص فهو الذي دون غيره يستلم على عهده جميع واردات الناحية والمبالغ المطلوبة لها وكذا يؤدى الصرف الذى يأذن به شيخ البلد على حسب المقادير المأذون فيها بحسب القوانين ويعطى له قوائم ببيان ما ينبغي تحصيله من الضريبة أو الاعانة أو العوائد التى تحصل منها بواقع التحصيل وحسب الروابط

* (بند ٦٣) *

جميع الايرادات البلدية التى لم يتعين بحسب القوانين رابطة مخصوصة لتقسيمها يجرى تقسيمها بواقع القوائم التى يحظرها شيخ البلد ولا يتخذ مفعول هذه القوائم الا بعد التأشير عليها بمعرفة ناظر القسم واذا ترتب على ما ذكر بعض معارضات وكان الحكم فيها من حدود المجالس الاعتبارية فانه يحكم عليها كسوة المصالح المستعجلة وللناحية أن تدافع فيها بدون استئذان من مجلس المديرية

* (بند ٦٤) *

اذا تدخل فى ادارة أموال الناحية أحد غير صراف الناحية بدون اذن رسمى ضمن ما يترتب على تدخله ويجرى مجازاته بواقع ما هو مقرر فى بنسب ٢٥٨ من قانون الحدود والجنايات بعقوبة الاقليات فى الوظائف العمومية بدون حق

* (بند ٦٥) *

محصل الاموال يؤدى وظائف الصراف البلدى ومع ذلك اذا اتفق فى النواحي التى يزيد ايرادها عن ثلاثين ألف فرنك ان يطلب المجلس البلدى تعيين صراف مخصوص بالناحية فيؤذن له بذلك انما يشترط أن يعين الصراف

المذكور بأمر الملك من ضمن ثلاثة منتخبين يلزم أن يعرض في شأنهم المجلس البلدى المذكور وجميع ما هو مقرر في القصر الاول لايجرى مقتضاه في شأن النواحي المعين بها تفرواحا للحصول والصرفية الا اذا طلب المجلس المذكور تعيين صراف علاوة أو صارت وظيفة الصرفية خالية فيها

(بند ٦٦)

حسابات صراف الناحية يصير مراجعتها وتسويتها بعرفة مجلس المديرية بشرط أن يشعر بخلو طرف الصراف المذكور ديوان تفتيش الحسابات وذلك في النواحي التي لا يزيد ايرادها على ثلاثين ألف فرنكة وأما حسابات صراف النواحي التي ايرادها يزيد على ثلاثين ألف فرنكة فيجرب تسويتها ومراجعتها بعرفة مجلس تفتيش الحسابات المذكور وجميع ما ذكرناه آنفا في شأن مراجعة الحسابات بواسطة ادارة مجالس المديرية ومجالس تفتيش الحسابات فيما يخص الصراف البلدية يسرى على امناء صناديق الاستبالات وغيرها من الجهات الخيرية

(بند ٦٧)

واجبات الصراف البلدية بالنسبة لتأدية وظائفهم ومسئوليات تكونين وتنظيم الحسابات المخصصة بالنواحي يصير تعديدها بالوائج الصادرة من مجلس الاحكام وأما اجراء عمليات الصراف البلدية فيكون تحت ملاحظة صراف المالية وأما في النواحي التي يكون فيها وظائف الصرف والتحويل في عهدة الصراف فتحول ادارة المحاسبة وملاحظتها على عدة صراف مالية القسم

(بند ٦٨)

كل من لم يقدم من أرباب المحاسبات حساباته في الميعاد المعين له بحسب الاصول يحكم عليه من طرف الحكومة التي هو تحت ادارتها بدفع غرامة من عشرة فرنكات الى مائة فرنكة في تطبيق تأخير كل شهر وذلك بالنسبة للصراف وامناء الصناديق الذين تنظر دعواهم في مجلس المديرية ومن كانوا ممن تنظر دعواهم ديوان تفتيش الحسابات يحكم عليهم من خمسين فرنكة الى خمسمائة فرنكة عن تأخير كل شهر وتضاف تلك الغرامات على حواصل كل

من النواحي أو الاستباليات والمحال الخيرية التي يتأخر حساباتها فتصير مثل البواقي المطلوبة منهم ويجرى تحصيلها كالبواقي عليهم بالحبس طبقاً لما هو مقرّر في بندي ثمانية وتسعة من قانون الضبط على ذات الشخص

(بند ٦٩)

ميزانيات وحسابات النواحي توضع في دار المشيخة البلدية بالناحية بحيث يرخص لكل شخص بمول بالناحية الاطلاع عليها وتنشر بالطبع والتمثيل في أي ناحية يبلغ ايرادها مائة ألف فرنكة فأكثر وكذلك في النواحي الأخر متى كان المجلس البلدي قيد في الميزانية مبلغاً للطبع مثل ذلك وتمثله

(الكتاب السابع)

(فيما يتعلق بالمصالح والمنافع المشتركة بين عدة نواحي)

(بند ٧٠)

إذا كان لجملة من النواحي املا لأ وحقوق مشاعة لا تنقسم أمر الملك بناء على طلب إحدى النواحي بتعيين جمعية من العمدة تنوب عن المجالس البلدية الموجودة في النواحي المشتركة في الحقوق ويجب على كل من المجالس البلدية أن ينتخب العمدة المذكورين من ضمن أربابها سرّاً وبأكثرية الآراء بقدر العدد المطلوب منهم طبقاً للارادة الملوكة وتتجدد جمعية العمدة المذكورة في كل ثلاث سنوات عقب تجديد أعضاء المجالس البلدية ولا تقبل قرارات جمعية العمدة المذكورة ما لم يصدق عليها المدير ومع ذلك فيجوز في حقها جميع الاصول المقررة بخصوص مداورات المجالس البلدية

(بند ٧١)

يعين رئيس الجمعية المذكورة بمعرفة المدير من ضمن أعضائها والواجبات التي تقرر على الجمعية المذكورة ورئيسها فيما يتعلق بالاموال والحقوق المشاعة هي عين واجبات المجالس البلدية ومشايخ البلد في شأن ادارة تعلقات النواحي

(بند ٧٢)

في صورة ما إذا كان عملاً واحداً ينتفع به عدة نواحي جاز للمجالس البلدية

دون غيرها التشاور والمذاكرة في شأن ما يتعلق بمصلحة كل من هذه النواحي
وفيما يتوزع على كل منها من مصرف العمل المذكور وجميع ما يصدر عن
المجالس المذكورة من المداولات في هذا الخصوص يجري التصديق عليه من
طرف المدير فإذا حصل عند المداولة اختلاف رأى بين المجالس البلدية
المذكورة جاز للمدير حينئذ الحكم بما يلزم في هذه المادة بعد سماعه أقوال
كل من المجالس القسم ومجلس عموم المديرية فإذا كانت المجالس البلدية من
عدة مديريات مختلفة عرضت المذاكرات على مجلس الاحكام ويجرى الحكم
فيها بأرادة مالوكية ومقدار المنصرف الذي يصدر بالحكم بتخصيصه على كل
ناحية ينص عنه رسمها في ميزانية كل ناحية

(بند ٧٣)

يباح للمدير عند الضرورة الامر بتفجير الاعمال المطلوبة وترتيب المنصرف
اللازم بواسطة دفتر وقتي ثم يبحث عن تخصيصه بواقع ما هو مقرر في البند
السابق

(الكتاب الثامن)

(في ذكر بعض أحكام خصوصية)

(بند ٧٤)

ارادة مشيخة ناحية باريس لا تكون الا بقانون خاص لها
الامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨ بتجديد المجالس
البلدية ومجالس الاقسام ومجالس المديريات
(بند ١)

يجب تحديد تشكيل المجالس البلدية كلها في جميع النواحي وكذا مجالس
الاقسام ومجالس المديريات فيجري انتخاب المجالس البلدية قبل حلول شهر
اغسطس وانتخاب مجالس الاقسام والمديريات قبل حلول شهر سبتمبر التالي
له بحيث يكون اجراء ذلك في كل من هاتين الحالتين قبل انعقاد المجلس
المذكورة وأما ناحية باريس ومديرية السين فيكونان تحت رابطة خاصة
بهما ومع ذلك فيعين لكل منهما معرفة الحكومة في وظيفة المجلس البلدي

ومجلس المديرية جمعية وقفية لمعاد قصير جداً لكي تتوب عن المجالس
المذكورة الى ان تعمل هذه الرابطة لهما في هذه الجمعية تكون بدلا عن المجالس
الملغية من طرف الحكومة الوقفية وهذا كله كان في وقته

(بند ٢)

يجرى العمل في الناحية والمديرية المذكورتين بواقع القوانين الصادرة
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ و ٢٢ يونيو سنة ١٨٢٣ ماعدا
التغييرات الآتية هذا الى أن يترتب على حسب قانون الحكومة والقوانين
الآخر النظامية تركيب وصورة انتخاب المجالس البلدية ومجالس
المديريات

(بند ٣)

صار نسخ بنود ١١ و ١٦ و ٣٢ و ٤٢ و كذا بند ٤٧ وفروع ٢
و ٤ و ٥ و ٦ من بند ٤٩ المبين في القانون الصادر في ٢٢ يونيو
سنة ١٨٢٣

(بند ٤)

صار نسخ فرع ١ و ٣ من بند ٣ و بنود ٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٢ و
٣٦ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و كذا فرع ١ و ٤٧ و ٤٩ من
القانون الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٢٣

(بند ٥)

يجرى انتخاب أعضاء المجلس البلدي بمعرفة أهالي الناحية المتوطنين بها
من منذ ستة أشهر من يكون لهم حق في انتخاب مبعوثي الملة وذلك طبقا
للارادة الصادرة بتاريخ ٥ مارس والامر المصريح به من الحكومة
بتاريخ ٨ من الشهر المذكور

(بند ٦)

قد انضخ عماد كرناء آتفاان قائمة الانتخاب بعد تحقيقها بمعرفة شيخ البلد
واتحاد مع أرباب المجلس البلدي يصير اعلانها بستة أيام قبل حلول الوقت
الذي تجتمع فيه جمعية الانتخاب وينتهي اليه مدة خمسة أيام جميع ما يعرض
بخصوص الانتخاب ثم يحكم فيه بما يوافق في المجلس البلدي وبعد ذلك

يقفل دفتر الانتخاب في اليوم السادس

(بند ٧)

الجمعيات التي تترتب في النواحي بحسب ما هو مقرر في بند ٤٤ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ يستخرجون سرامن دفتر الانتخاب أسماء الذين يكونون أعضاء في المجلس البلدى بكل ناحية وتقرر الآراء بقلم جمعية الانتخاب الاولى وأما في النواحي التي تكون الجمعيات فيها مرتبة بحسب ما هو مبين في بند ٤٥ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ وكذلك في النواحي الجارية ادارتها بواقع ما هو مسطر في بند ٤٤ من القانون المذكور وبها تزيد الحكومة اجراء ما هو مقرر في فروع ٢ و ٤ و ٥ من بند ٤٤ فتجربى كل من الجمعيات الانتخاب على حدتها بالكتابة السرية ولا مانع من اجتماع الجمعيات معاً في آن واحد لانتخاب أعضاء المجالس

(بند ٨)

يجرى انتخاب أعضاء المجلس البلدى بحسب ما هو مسطر في بند ٢٠ وبند ٢١ وبند ٢٢ وبند ٢٧ وبند ٢٩ من قانون انتخاب الجمعية البلدية

(بند ٩)

تتقرب أعضاء المجالس البلدية من الاهالى المتوطنين المقيدين بدفتر انتخاب الناحية ممن عمرهم خمسة وعشرون سنة كاملة أو من الذين بلغ عمرهم هذا الحد ولم يكونوا قاطنين بالناحية الا انهم يدفعون بها الاموال والعوائد السنوية بحسب القانون وانما ينبغي بحسب التناسب المقرر في بند ١٥ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ أن لا يزيد في المجلس من الاعضاء عدد غير القاطنين بالناحية على ربع القاطنين بها

(بند ١٠)

ايتعين شيخ البلد ومعاونوه بمعرفة المجلس البلدى من ضمن أعضاء المجلس المذكور والمدير أن يوقف عند الاقتضاء مشايخ البلد ومعاونيهم عن وظائفهم برأيه وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر من الحكومة ولا يجوز توقيفهم أزيد من ثلاثة شهور ولا يسوغ عزل شيخ بلد أو معاون ثم تنصيبه نائباً في محله

سنة واحدة وأما في النواحي التي هي مقرات القسم والمديرية وكذلك في النواحي التي يزيد عدد سكانها على ستة آلاف نفر فيصير انتخاب مشايخ البلد والمعاونين بأمر الحكومة من ضمن الاعضاء المقررة للمجلس البلدي

* (بند ١١) *

أعضاء المجلس البلدي يجرون بالكتابة سرًا أو كل منهم على انفراد انتخاب مشايخ البلد والمعاونين ولا بد من أكثرية الآراء المطلقة في كل دور من الدورات الأولى الحاصلين سرًا بقصد الانتخاب

* (بند ١٢) *

يجري انتخاب أعضاء مجالس المديريات وأعضاء مجالس الاقسام بعرفة أهالي الاخطاط الذين يندبون لتعيين المجالس البلدية ~~كم~~ ما هو مقرر في البند الخامس ويسوغ لهم الاجتماع اما جمعية واحدة أو الاقسام الى عدة جمعيات ويجوز أن تكون تلك الجمعيات في نواحي مختلفة

* (بند ١٣) *

جميع ما ذكرناه في البند السادس المذكور آنفاً يجري به العمل أيضا في شأن مراجعة وتفتيش قوائم المنتخبين المندوبين بقصد انتخاب أعضاء مجالس المديريات والاقسام بشرط أن يكون بين اعلان القوائم المذكورة ويوم الانتخاب مسافة سبعة أيام بحيث أن القوائم التي تقفل اليوم السادس في كل ناحية يجري تسليمها في اليوم السابع الى شيخ الناحية التي يجتمع فيها جمعية الانتخاب الكبيرة أو فرع منها

* (بند ١٤) *

يعين لمجالس القسم من عمرهم خمسة وعشرون سنة لأقل ويصكون محل توطنهم في القسم والاهالي الذين بلغ عمرهم هذا الحد ولولم يكن محل توطنهم بالقسم الا أنهم يدفعون الاموال والعوائد السنوية بالقسم المذكور حسبما تقتضيه الاصول ويتخب لمجالس المديرية المنتخبون البالغ عمرهم خسا وعشرين سنة كاملة ويكون محل توطنهم بالمديرية وكذا الاهالي الذين بلغ سنهم هذا الحد ولولم يكن محل توطنهم بالمديرية الا أنهم يدفعون العوائد

السنوية بها واقع الاصول ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد في المجلس من الاعضاء عدد غير القاطنين على ربع الاعضاء القاطنين وجميع ما تقرّر في البند الخامس من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٣٣ بخصوص عدم تجوز الجمع بين وظيفتين يجري تطبيقه أيضا على أعضاء مجالس القسم

(بند ١٥)

عمليات الجمعيات المنسوبة لانتخاب أعضاء مجالس المديريات والاقسام تجري بحسب ما هو مبين في بنود ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٦ وفي فروع ٢ و ٣ من بند ٤٨ من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٨٣٣ وفي بنود ٢٠ و ٣٣ من قانون الحكومة الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٤٨ ويكون شيخ الناحية رئيسا على قلم جمعية الانتخاب الكبيرة والجمعيات الفرعية وعند عدم وجوده تكون الرئاسة للمعاونين أو لأحد أعضاء المجالس البلدية بحسب ترتيب أسماء كل منهم في الجدول وعدد الأمور ينفرز الآراء ستة ينتخبون من الطاعنين سننا من مشايخ البلد والمعاونين والمستشارين البلدية الموجودين بالنواحي والقرى على ترتيب وظائفهم فيقدم الشيخ على معاون وعند عدم وجوده يقدم من بعده وهكذا وأما كاتب القرز فيكون تعيينه بمعرفة رئيس جمعية الانتخاب وأمور القرز وتجمع رفاع الآراء في قلم الجمعية الانتخابية الاولى

(بند ١٦)

يكفي لتعيين الانسان عضوا بمجلس القسم أو المديرية أن يستحصل على كثرة الآراء التسمية ومع ذلك لا يكون المنتخب عضوا بالمجلس من هذين المجلسين الا اذا استقر عليه رأي خمس الجمعية الانتخابية وأما اذا تساوت الآراء في حق عدة متشحين للعضوية فيقدم أكبرهم سنا

(بند ١٧)

اذا انعقدت جمعية الانتخاب في أول مرة لتتخبط للمجلس أعضاء ولم تتفق على أحد وجب انعقادها بعد ذلك بثمانية أيام على حسب ما تقرّر آتيا

(بند ١٨)

لا يمنع من حضور هذا كورة مجالس المديرية أحد ما لم يطلب أغلب أعضاء
المجلس المذكور أن تكون المذاكرة في بعض الاحيان سرية
القانون الصادر في ٧ و ٨ يولييه سنة ١٨٥٨ بخصوص
تجديد تشكيل مجالس العموم ومجالس الاقسام والمجالس
البلدية وتعيين مشايخ البلد والمعاونين
(بند ١)

يجب بعد اعلان هذا القانون بأربعة أشهر ان تجدد المجالس بالمديرية ومجالس
الاقسام والمجالس البلدية وان يكون تم تشكيلها وان ينتخب مشايخ البلد
والمعاونون كذلك

(بند ٢)

تجرى مادة الانتخاب كالقديم بواقع ما هو منصوص في القوانين الحالية ما عدا
بعض التغييرات الحاصلة في هذا القانون حتى ينشر القانون القطعي الموضوع
بقصد ترتيب المجالس البلدية والمجالس بالمديرية

(بند ٣)

يجرى انتخاب أعضاء مجالس المديرية ومجالس الاقسام والمجالس البلدية
باعتبار كل ناحية في الدفاتر المحتررة بقصد انتخاب وكلاء الملة لمجلس تقنين
القوانين الذي هو مجلس عموم مبعوثي الملة عملاً بما هو مبين في الاوامر
الصادرة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٨٥٢ وللמدير أن يأمر بقسمة النواحي
مهما كانت أهلها الى جمعيات فرعية انتقائية وله أيضاً لاجل انتخاب أعضاء
المجالس البلدية أن يعين بأمر منه عدداً للأعضاء الواجب تعيينهم بمعرفة كل
من هذه الجمعيات وفي النواحي التي يبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمائة نفر
فأكثر لا تمكث مادة الانتخاب السري الامدة يوم واحد فقط بحيث اذا
افتتحت يوم السبت مثلاً فلا بد من قفلها يوم الاحد وفي النواحي التي عدد
سكانها أقل من ذلك فتفتح وتغفل في يوم واحد والآراء التي تعطى بقصد
انتخاب أعضاء مجالس المديرية ومجالس الاقسام بصير فرها في مراكز
الاحطاط

(بند ٤)

لا يجوز تعيين عضو بالمجالس المذكورة بمجرد أول مرة من المرات الثلاثة
الحاصلة بقصد الانتخاب ما لم يستحصل العضو المذكور على الشروط الآتية
(أولاً) الاكثية المطلقة لآراء المتجمعة (ثانياً) عدد من الآراء مساو
لرابع عدد أرباب الانتخاب المقيدين وأما في المرة الثانية التي يجتمع فيها
للا انتخاب فتجرى مادة الانتخاب بواقع الاكثية النسبية مهما كان عدد
أعضاء الرأي فاذا حصل ان عدة افراد من المنتخبين استحصلوا على عدد واحد
من الآراء وجب حينئذ انتخاب أكبرهم سنناً

(بند ٥)

يجرى تعيين رؤساء مجالس المديريات ووكلائهم وكتابهم عند انعقاد كل
مجلس ويكون انتخابهم بعرفة الملك وأما رؤساء ووكلاء وكتبة مجالس
الاقسام فيكون انتخابهم بعرفة المدير ولا يرخص بدخول أحد من العامة
في مجالس المديرية العمومية

(بند ٦)

لرئيس الحكومة أن يأمر بلغو مجالس الاقسام وفي هذه الحالة يجرى انتخاب
الاعضاء الجديدة للمجالس قبل حلول وقت الانعقاد السنوي بحيث لا يتأخر
عن عدة ثلاثة شهور ابتداءً من تاريخ يوم اللغو

(بند ٧)

تنصب مشايخ البلد ومعاونوهم بأمر رئيس الحكومة في قواعد المديريات
والاقسام والنواحي التي عدد سكانها ثلاثة آلاف نفر فأكثر ويجرى تنصيبهم
فيما عدا ذلك من النواحي بعرفة المدير والمدير أن يوقفهم عن وظائفهم بأمر
منه وأما عزلهم فلا يكون الا بأمر من رئيس الحكومة

(بند ٨)

يجوز انتخاب معاونين كشايخهم من غير أعضاء المجلس البلدي ولا يكون
رئيساً على المجلس البلدي الا شيخ البلد ورأيه هو المرجع عند حصول
الانقسام بين آراء الاعضاء وكذلك المعاونة الذي يقوم مقام الشيخ في وظيفة
الرياسة يصكون له الحق في هذه المزية وما عدا ذلك فيرخص في جميع
الاحوال للمعاونين الذين ينتخبون من غير أعضاء المجلس البلدي أن يحضروا

بالمجلس بدون أن لا يكون لهم فيه حق غير الرأى الاستشارى

* (بند ٩) *

للمدير أن يوقف المجلس البلدى عن وظائفه وأما الغاؤه فلا يكون إلا بأمر
رئيس الحكومة وفى حالة ما إذا حصل الغاء المجلس البلدى فلا بد من انتخاب
مجلس جديد بدلا عن الملقى فى ظرف سنة واحدة لازيادة عليها

* (بند ١٠) *

فى حالة ما إذا حصل الغاء المجلس البلدى أو صار توقيفه عن وظيفته جاز
للمدير أن يعين أمانة مأمورة مؤقتة لتأدية وظائف المجلس المذكور أو
بعضا من الأهالى لمساعدة شيخ البلدى فى المواد الادارية الخصوصية المعينة
التي بحسب الاصول المقررة يقتضى لها وجود عضوا وعدة أعضاء آخر
للاتحاد معه

* (بند ١١) *

أعضاء المجالس بالمديرية والمجالس بالاقسام والمجالس البلدية وكذلك مشايخ
البلد ومعاونوهم من كان موظفا بتلك المجالس يجب على كل واحد منهم أن
يقم فى وظيفته بها حتى يتعين أحد بدلا عنه عملا بما هو مبين فى هذا القانون

* (بند ١٢) *

لغاية الآن لم يقطع بشئ يطل به حكم القوانين والاورام الموضوعة لخصوص
ادارة مديرية السنين ولادارة مدينة لبيون

(الفصل الثانى)

* (فى القانون المتعلق بالمديرية) *

(الكتاب الاول)

* (فى تشكيل المجالس العمومية) *

* (بند ١) *

يجعل فى كل مديرية مجلس عموم واحد

* (بند ٢) *

يكون المجلس العموى المذكور من أعضائه بقدر ما يوجد من الأخطاط
فى كل مديرية ومع ذلك لا يزيد عدد أعضائه على ثلاثين نفرا

(بند ٣)

فى المديرية التى يزيد عدد أخطاطها على ثلاثين خطا يجوز انضمام والتحاق
أخطاطها ببعض حكم ما هو مبين فى الجدول المصوق بالقانون بحيث تصير
المديرية منقسمة الى ثلاثين دائرة انتخابية

(بند ٤)

صار نسخته بالامر

(بند ٥)

لا يسوغ أن يجعل فى زمرة أعضاء المجالس العمومية الأشخاص الآتى
ذكرهم (أولا) المديرون ونظار الأقسام وباشكباب المديرية ومستشاروها
(ثانيا) المحصلون والسيار فى المنوطون بمحصر وجمع إرادات المديرية
واستلام خراجهاو بتأدية المصاريف العمومية التى من كل صنف (ثالثا)
مهندسو القناطر والجسور والمعمارية المستخدمون من طرف الدولة
بالمديرية (رابعا) مأمورو الغابات الموظفون بالمديرية وجميع مستخدمى
أقلام المديرية والأقسام

(بند ٦)

لا يجوز أن يجعل الانسان عضوا فى مجلسين عموميين فى آن واحد

(بند ٧)

إذا غاب عضو من أعضاء المجلس العموى ولم يحضر مرتين متواليتين عند
انعقاد المجلس المذكور بدون عذر حقيقى مقبول يعلمه المجلس المذكور كان
هذا بمنزلة استغفائه من هذا المجلس ويجرى انتخاب عضو غيره للمجلس حسبما
هو مبين فى بند ١١

(بند ٨)

تنتخب أعضاء المجلس العموى لمدة تسع سنوات ويجدد فى كل ثلاث سنوات
ثلث أعضاء المجلس المذكور ولا مانع من انتخاب من فرغت نوبته بعد المدة
المذكورة لإقامة مدة أخرى وهم جرا وللمجلس العموى عند انعقاده

عقب انتخاب المجالس العمومية في النوبة الاولى أن يقسم اخطاط المديرية
أودوائرها الانتخابية الى ثلاث حصص بحيث تكون كل حصة مساوية
للاخرى في اخطاط كل قسم ودوائرها الانتخابية ويجرى استبدال كل حصة
من هذه الحصص بالاقراع وتعمل هذه القرعة بمعرفة المدير علانية
في مجلس المديرية

(بند ٩)

فسخ المجلس العمومي لا يكون الا بأمر الملك وفي هذه الحالة يجرى انتخاب
أعضاء مستجدين غير أعضاء المجلس الملغى بحيث يكون التجديد قبل انعقاد
المجلس السنوي وأن لا يتأخر التجديد المذكور عن ثلاثة شهور من تاريخ
يوم الفسخ

(بند ١٠)

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس المديرية صار انتخابه بمعرفة عدة اخطاط
أودوائرها الانتخابية أن يعلن للمدير بأن يقصده على جهة واحدة من الجهات التي
انتخب لها مما يختاره هو وذلك يكون في اثناء الشهر الذي يعقب الوقت
الحاصل فيه الانتخاب وفي حالة ما اذا لم يفد باختياره في الميعاد المذكور جاز
للمدير أن يعين بالاقراع عنه علانية في مجلس المديرية الخط الذي ينوب عنه
هذا العضو بمجلس العموم وكذلك كل عضواتنخب لمجلسي عموم المديرية
والقسم أو تعدد انتخابه لعدة مجالس بالقسم يجرى الاقراع عنه ليكون عضوا
لمجلس واحد منها

(بند ١١)

اذا خلا محل عضو من المجلس بموت أو استعفاء أو مجرمانه من الحقوق المدنية
أو العمومية أو بعدم تعيين وجب على الجمعية الانتخابية المأمور بتعيين
عضو بدلا عنه أن تجتمع في ظرف شهرين لانتخابه

(الكتاب الثاني)

(في بيان الاصول التي يجب اتباعها بخصوص انعقاد المجالس العمومية)

(بند ١٢)

لا يجوز للمجلس العمومي الانعقاد في أى وقت كان مالم يطلبه لذلك المدير بعد الاستئذان عن انعقاده من الملك ويشترط أن يعين في هذا الاذن الملوكي وقت انعقاد المجلس المذكور ومدة استمراره ويتلو المدير يوم افتتاحه جهرًا الامر الصادر من الملك بخصوص انعقاده ويأخذ الميثاق من جميع الاعضاء المنتخبين جديدًا ثم يأمرهم عن لسان الملك بانعقاد المجلس ومن لم يحضر من الاعضاء المنتخبين جديدًا وقت افتتاح المجلس فلا يسوغ له الدخول بالمجلس بوظيفة عضوه مالم يؤخذ عليه الميثاق امام رئيس المجلس العمومي وبهذه المنابة يجري تشكيل المجلس المذكور بحيث يكون تحت رياسة الاكبر سنا من الاعضاء ويناط أصغرهم سنا بوظيفة كاتب المجلس وللمجلس المذكور أن يعين بالاقرار وبأكثرية الآراء المطلقة رئيس المجلس وكاتبه ويجوز للمدير الدخول في مجلس العموم والتسكلم فيه من يادى رأيه وله أيضا الحضور مع المجلس في اثناء المذاكرة ماعدا في حالة ما اذا كانت المذاكرة بالجلس متعلقة بتنظيف حسابات المديرية الذاتية لها الامن حيث كونها حكومية

(بند ١٣)

لا يجوز لاحد من العامة الدخول بمجالس العموم ولا يجوز للمجالس المذكورة التشاور في أى مادة كانت مالم يحضر أغلب الاعضاء ولو بزيادة واحد عن النصف وتجتمع الآراء بالكتابة سرا كلما طلب ذلك أربعة من الاعضاء الحاضرين

(بند ١٤)

كل حكم أو قرار انخط عليه رأى المجلس العمومي بخصوص مادة خارجة عن دائرة خصائصه فهو لغو غير معتد به وانما يشترط أن يكون لغوه بارادة ملوكية

(بند ١٥)

كل قرار يصدر من المجلس العمومي في غير أوقات انعقاده المعتادة فهو باطل لا اعتدابه وللمدير بالخبرة مع مجلس المديرية أن يعلن بأمر منه أن المجلس تعدى حده بانعقاده بدون أو وان أو الامر الصادرة منه لغو غير معتد بها وله أيضا التثبت بجميع الاحتياطات اللازمة بحيث يتيسر له حالة

علم بذلك تفريق المجلس المذكور ومنعه عن الانعقاد ثم يشكوه الى وكيل الملك الموجود بالجهة انه يجرى القوانين في حق المجلس المذكور ويطلب جزاءه ان كان مستوجب العقوبة بواقع ما هو مقرّر في بند ١٥٨ من قانون الحدود والجنايات وفي حالة ما اذا تبين ان المجلس المذكور مجنوح ومستوجب العقاب فكل من أعضائه حكم عليه بالمجازاة يطرد من المجلس المذكور ولا يجوز قبوله ثانية مدة ثلاث شهور ابتداء من تاريخ الحكم لافي المجلس العمومي بالمديرية ولا في مجلس القسم

(بند ١٦)

لا يجوز لمجلس العموم أن يتراسل مع مجلس أو عدة مجالس أخر بالمديرية أو بالتقسيم فإن فعل ذلك وخالف الاصول صار تعليقه وتوقيفه بأمر من المدير الى أن يصدر في حقه ارادة ملوكية بما يوافق لهذا الخصوص

(بند ١٧)

لا يسوغ لاي مجلس عمومي اعلان شيء مما تحريرا أو نشره بواسطة جرائد الوقائع وان تجارى على ذلك وسلك خلاف الاصول المقررة لذلك جاز للمدير أن يوقفه عن الانعقاد بأمر منه وأن يستحصل على الحكم عليه باللقوب بارادة ملوكية

(بند ١٨)

في كلتا الحالتين المذكورتين في بند ١٦ و ١٧ للمدير أن يشعرو وكيل الملك الموجود بالجهة ليجرى في حق المجلس المذكور ما تقتضيه القوانين ومجازاته ان كان في فعله ما يستوجب العقوبة بمنطوق بند ١٢٣ من قانون الحدود والجنايات

(بند ١٩)

كل كتي أو طباع أو محرّر جرائد الوقائع أو خلافه تجاسر على نشر وإشاعة ما لا يجوز للمجلس العمومي فعله حسب ما هو مقرّر في بنود ١٥ و ١٣ و ١٧ يجرى عليه حكم ما هو مبين في بند ١٢٣ من قانون الحدود والجنايات

(الكتاب الثالث)

* (في بيان مجالس القسم) *

* (بند ٢٠) *

يجعل في كل قسم مجلس واحد ويكون عدداً أعضائه بقدر ما يوجد من
الاططاط في هذا القسم بشرط أن لا يزيد مقدار أعضاء كل مجلس على
تسعة أنفار

* (بند ٢١) *

إذا كان عدد الاططاط بالقسم أقل من تسعة توزع بارادة ملوكية على
الاططاط الاكثر أهلياً عدداً أعضاء مجلس القسم الذين يصير اتعا بهم لاجل
التكملة

* (بند ٢٢) *

صار نسخته بالامر الصادر بتاريخ ١١ و ٣ ايلول سنة ١٨٤٨

* (بند ٢٣) *

صار نسخته أيضاً بموجب الامر المتقدم ذكره

* (بند ٢٤) *

لا يجوز أن يكون النفر الواحد عضواً في عدة مجالس قسم ولا عضواً في مجلس
قسم ومجلس عمومي في آن واحد

* (بند ٢٥) *

تتقرب أعضاء مجالس القسم لمدة ستة سنوات ويجدد نصف الأعضاء في كل
ثلاث سنوات ويجوز للمجلس العمومي أن يقسم اططاط كل قسم في اثناء
الانعقاد عقب الانتخاب الاول الى حصتين ثم يجري طريقة التجديد بينهما
بواسطة الاقراع وبصير اجراء القرعة بمعرفة المدير علانية بحضور مجلس
المديرية

* (بند ٢٦) *

جميع ما هو مقرر في بنود ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ يصير تطبيقه على مجالس
القسم

(الكتاب الرابع)

* (في بيان الاصول الواجب اتباعها في شأن انعقاد مجالس القسم) *

* (بند ٢٧) *

لايسوغ لمجلس القسم الانعقاد الا باذن المدير بناء على ارادة مالوكية وبشروط في هذه الارادة تعيين الوقت الذي يتعقد فيه ومدة استمراره ففي يوم افتتاح المجلس المذكور يقر أجهرنا نظر القسم الارادة الملوكية الصادرة بخصوص افتتاحه وبأخذ الميثاق على كل من الاعضاء الحديثي الانتخاب ثم يأمرهم عن لسان الملك بالانعقاد المجلس ومن لم يحضر من الاعضاء الجديدة عند افتتاح المجلس فلا يجوز قبوله الا بعد أن يؤخذ عليه الميثاق امام رئيس مجلس القسم ويصير تشكيل المجلس المذكور بحيث يكون الاكبر سناً من الاعضاء رئيساً عليه ويكون أصغرهم سناً منوطاً بوظيفة كاتب المجلس وأرباب المجلس المذكور هم الذين يعينون بالاقرار وبأكثرية الآراء الرئيس عليهم وكاتبه ويرخص للمدير الدخول في مجلس القسم والتكلم فيه من بادي رأيه وله أيضاً الحضور بالمجلس في اثناء المذاكرة

* (بند ٢٨) *

جميع ما هو مقرر في بنود ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ يصير اجراؤه أيضاً في حق مجلس القسم عند انعقاده

(الكتاب الخامس)

* (في جد اول ذوى الانتخاب) *

من بند ٢٩ الى بند ٣٣ صار نسخها بالامر الصادر

(الكتاب السادس)

* (في بيان كيفية عقد الجمعيات الانتخابية) *

* (بند ٣٤) *

تجتمع الجمعيات الانتخابية في بندر الخط بناء على أمر المدير وفي بندر أحد الاخطاط اذا كانت الجمعية مؤلفة من أزيد من خط واحد ومع ذلك فيجوز للمدير أن يعين لانعقاد الجمعية المذكورة قاعدة الناحية الاقرب الى المركز

والاسهل طريقا من غيرها

(بند ٣٥)

لا يكون أزيد من جمعية واحدة متى كان عددا لاها الى المندوبين لبدء الرأي لا يزيد على ثلثمائة نفر فاذا زاد عددهم على ذلك وجب على المدير الاستئذان من محل الاقتضاء عن قسمة الجمعية الى جمعيات صغيرة بحيث تتألف كل جمعية منها الاقل من مائة نفر او من ثلثمائة نفر لا أزيد

(بند ٣٦)

صار نسخته بالامر الصادر بتاريخ ٣ و ١١ يولييه سنة ١٨٤٨

(بند ٣٧)

الرئيس وحده التكلم فيما يخص ضبط وربط الجمعية الكبيرة أو الصغيرة التي هو رئيس عليها ولا يجوز لاحد من أرباب الجمعيات المذكورة ذكر شئ في الجمعية خارجا عن مادة الانتخاب التي هي دائرة وظيفتهم فكل مناقشة أو مداولة فيما عدا ذلك بالجمعية ممنوع

(بند ٣٨)

لا يسوغ لاحد من أرباب الانتخاب أن يحضر مسلما في الجمعية التي هو عضو منها ومن بند ٣٩ الى بند ٤٢ صار نسختها بالامر الصادر

(بند ٤٣)

توضع التختة امام الرئيس وأرباب الفرز بحيث يمكن لكل واحد من زمرة أرباب الانتخاب أن يمر حولها مدة فرز رفاع أسماء المنتخبين

(بند ٤٤)

كل من أبدى رأيه من أرباب الجمعية الانتخابية قيد اسمه في الجدول ثم يرفق هذا الجدول مع مضبطة المذاكرات بعد التصديق والاختضاء عليه من أعضاء قلم الفرز

(بند ٤٥)

صار نسخته بالامر

(بند ٤٦)

تقرز الآراء في الجمعيات المنقسمة الى عدة جمعيات صغيرة قرعية باعتبار

كل جمعية صغيرة منها وتعمل النتيجة اللازمة ثم يصدق عليها أعضاء القلم ويضعون عليها امضاءهم فيما خذ رئيس كل جمعية صغيرة نتيجة ما عملته جمعية ويأتى بها الى الجمعية الاولى والجمعية الاولى المذكورة هي التي تناط في حضور كل من رؤساء الجمعيات تجتمع جميع الآراء المتحصلة

* (بند ٤٧) *

صار نسخته

* (بند ٤٨) *

قلم الفرز هو الذى يقضى مؤقتا جميع المشكلات التي تحصل فيما يتعلق بعمليات الجمعية الانتخابية

* (بند ٤٩) *

صار نسخته بالامر

* (بند ٥٠) *

محاضر ماذا كرات الجمعيات الانتخابية التي تقدم بعرفة رؤسائها يصير عرضها بواسطة ناظر القسم على المدير وللمدير بعد الاطلاع عليها اذا وجدها غير مستوفية لجميع الشروط والاصول المقررة أن يفوض في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ يوم استلامها الحكم بنقضها الى مجلس المديرية وللجلس المذكور أيضا الحكم عليها بما يوافق في ظرف شهر كامل

* (بند ٥١) *

لكل عضو من أعضاء الجمعية الانتخابية أن يطعن فيما أقرته الجمعية المذكورة ويستدعى بإبطاله فينظر في هذه الحالة هل طعنه مدون في المحضر أم لا فان كان غير مدون به صرح له حينئذ أن يمدى ملحوظ طعنه في ظرف خمسة أيام ويقدمه الى ديوان ناظر القسم ثم يحكم على ما قاله هذا العضو في هذا الخصوص بما يوافق في مجلس المديرية بميعاد شهر كامل من يوم استلام القضية بالمديرية وللعضو المذكور التظلم أيضا بعد صدور الحكم من مجلس المديرية

* (بند ٥٢) *

لكن اذا كانت مطاعنته بخصوص عدم لياقة عضو أو عدة أعضاء

من المنتخبين وجب حينئذ تحويل القضية على محكمة القسم للحكم عليها بما يوافق ويجوز للمطاعن التظلم بعد صدور الحكم ان لم يقتنع ويشعر بطلب دعوى التظلم خضمه في مسافة عشرة أيام أياً ما كان بعد المحال والا فلا دعوى باطلة ويحكم على الدعوى كالدعوى المستعجلة وبحسب ما هو مقرّر في بند ٣٢ من القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١

(بند ٥٣)

الترافع بمجلس الاحكام يجري عند التظلم وعدم الاقتناع ويحكم فيه على رؤس الاشهاد بدون رسوم ولا مصاريف تدفعها الاخصام

(بند ٥٤)

رفع التظلم من الحكم امام مجلس الاحكام يوجب تعليق الحكم المتظلم فيه عن التنفيذ اذا كان المتظلم هو أحد الاعضاء المنتخبين جديداً وأما ان تظلم المدير من الحكم بالانتخاب فلا يجوز توقيف تنفيذ الحكم الصادر من المحاكم في هذا الصدر

(الكتاب السابع)

(في بيان بعض أحكام وقية)

(بند ٥٥)

يجرى انتخاب المجالس العمومية ومجالس الاقسام في ظرف ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون

(بند ٥٦)

في المدير يات التي تزيد اخطاها على الثلاثين ينشر لكل من المجالس العمومية ومجالس الاقسام المرتبة واقع ما هو منصوص في هذا القانون الجدول المشتمل على انضمام الاخطا المبينة في هذا القانون وجميع الملاحظات التي تبديها المجالس المذكورة في شأن انضمام الاخطا بصير طبعها وتوزعها على مجلس تقنين القوانين

(بند ٥٧)

لا يمكن تطبيق هذا القانون على مدينة باريس بل يجري ترتيبها بقانون خاص

(الكتاب الاول)

* (في بيان خصائص المجالس العمومية) *

* (بند ١) *

لمجلس عموم المديرية أن يوزع في كل سنة العوائد السنوية بحسب ماهو مقر في القوانين وقبل أن يباشر توزيع تلك العوائد له أن ينظر في الاستدعاءات المقدمة اليه من مجالس الاقسام بخصوص تعديل الحصص المطلوبة من الاقسام بحسب أحوالها

* (بند ٢) *

الاستدعاءات التي تقدمها النواحي بخصوص تعديل الحصص في العوائد تعرض أولاً على مجلس القسم ومنه تحوّل الى المجلس العمومي لاجل قطع الحكم فيها

* (بند ٣) *

للمجلس العمومي أن يعين الضمائم المرخص تحصيلها بحسب القانون

* (بند ٤) *

للمجلس العمومي أن يشاور في المواد الآتية وهي (أولاً) جميع العوائد الظهورات والاستعراضات التي يراد اجراؤها المصلحة المديرية (ثانياً) المبيعات والمشتريات والمبادلات بالنسبة لتعلقات المديرية (ثالثاً) تغيير موضوعات بعض الاماكن في المديرية أو تجديد البعض منها (رابعاً) كيفية ادارة تعلقات المديرية (خامساً) المذاكرة في مدعى المديرية لها او عليها ماعد الاحوال الضرورية جداً المنصوص عنها في البند ٣٦ الآتي (سادساً) جميع المصالحات المتعلقة بحقوق المديرية (سابعاً) قبول الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية (ثامناً) تقسيمات وتنظيمات الطرق السفرية والمعتادة بالمديرية (تاسعاً) جميع التصميمات وصورة الرسوم والمقاييسات المتعلقة بالاشغال التي تعمل لطرق المديرية (عاثراً) التعهدات التي تعرضها بعض النواحي أو جهيات من المشتركين

أو بعض الأفراد لاجل المساعدة على إنجاز عمليات الطرق بالمديرية أو الاشغال
الآخر التي تعمل على طرف المديرية (حادى عشر) المذاكرة فى شأن اعطاء
الجمعيات المشتركة أو زمرة الملتزمين أو خلافهم مقاوله على الاشغال التي
تعمل لمصلحة المديرية (ثانى عشر) ما يتخصص من المصاريف على المديرية
بقصد الاعانة على الاشغال التي تعمل على طرف الحكومة مما يعود منفعتة
على المديرية (ثالث عشر) ما يتخصص على المديرية فى مصاريف الاشغال
التي تعمل لمصلحة المديرية ونواحيا (رابع عشر) ترتيب المعاش لكل من
تقاعد من مستخدمى المديرية والاقسام (خامس عشر) ما يتخصص
من المصاريف للمعتوهين واللقطة ويؤخذ من النواحى بواقع أصول
التخصيص الجارية بين كل منها (سادس عشر) جميع المواد الاخر التي يجب
على المجلس بواقع الاصول والقوانين المداولة فيها

(بند ٥)

مداولات المجلس العمومى تعرض لديوان الملك للتصديق عليها أو لديوان
النظارة المنوطة بمثل هذه القضية أو للمدير وذلك على حسب الاصول المحددة
بالقوانين أو باصول الادارة العمومية

(بند ٦)

للمجلس العمومى أن يبدى رأيه بخصوص المواد الآتية وهى (أولا)
التفسيرات والتبديلات التي يراد اجراؤها فى حدود أراضى المديرية
والاقسام والاضطاط والنواحى وتعيين المدن القواعد (ثانيا) جميع
المشكلات التي تحصل عند توزيع مصاريف الاشغال المتعلقة بمجملة من
النواحى (ثالثا) ترتيب المواسم والاسواق العمومية وابطالها أو تبديلها
(رابعا) جميع المواد التي يقتضى أن يبدى المجلس المذكور رأيه فى شأنها
أو يحول عليه من طرف الادارة التشاور فيها

(بند ٧)

للمجلس العمومى أن يخاطب بدون واسطة الديوان التي تكون المديرية من
فروعه وان يعرض لذلك الديوان بواسطة المدير جميع ما يريد اجراءه لمصلحة
خصوصية بالمديرية وكذلك الملاحظ الذى يبدىه بخصوص حالة المصالح

العمومية ومقتضاها بالنسبة لما يتعلق بالمديرية

* (بند ٨) *

المجلس العمومي أن يفتش حالة الدفترخانات وأمتعة المديرية

* (بند ٩) *

المصاريف التي يجب تحريرها بميزانية المديرية هي حكم الآتي (أولا)
المصاريف الراتبية المخصص لها في ميزانية الدولة سنويا بعض اعانات (ثانيا)
المصاريف المرخص ترتيبها للمجلس سنويا لمصالح المديرية (ثالثا)
المصاريف غير الراتبية الظهورات التي يكون ترتيبها بمعرفة المجلس اتباعا
لبعض القوانين الخصوصية (رابعا) المصاريف المكافئة بها المديرية وجوبا
أو المرخص لها صرفها ببعض القوانين الخصوصية

* (بند ١٠) *

ايرادات المديرية تتركب من الاشياء الآتية وهي (أولا) الايراد المتحصل
من الاعانات والضرائب التي تحصل بالنسبة للعوائد المضروبة بواقع قانون
المالية في نظير مصاريف المديرية وما هو مربوط للمديرية من ضمن الايرادات
العمومية المرتبة بموجب هذا القانون (ثانيا) الايراد المتحصل من الضرائب
المرخص ترتيبها سنويا برأى المجلس العمومي بحسب ما يقتضيه تحديد قانون
المالية (ثالثا) الايراد المتحصل من الضرائب الظهورات مما يضرب
بقوانين مخصصة (رابعا) الايراد المتحصل من اجتماع الضرائب التي يقتضى
بحسب القوانين العمومية تأديتها من جملة أنواع فروع المصالح الاهلية
(خامسا) ايراد محصول املاك المديرية المربوط لاقتضاء مصلحة بالمديرية
(سادسا) ايراد محصول املاك المديرية سواء كانت عقارات أو منقولات
(سابعا) الايراد المتحصل من الكشوفات عن الاوراق والسندات
القديمة المتعلقة بالمديرية الموضوعة في الدفترخانه (ثامنا) الايراد
المتحصل من عوائد المرور بالقناطر والمعادى ونحوها من الاشياء التي يصير
ترتيبها بأمر الحكومة لمنفعة المديرية وما أشبه ذلك مما يعطى للمديرية
بحسب القانون

* (بند ١١) *

تعرض الميزانية بواسطة المدير ويتداول فيها المجلس العمومي ويقطع الحكم فيها بأرادة ملوكية ثم تقسم الى أبواب حكم الآتى

(بند ١٢)

أول باب من تلك الابواب يحتوى على المصاريف المعتادة الآتية (أولاً) ما يلزم لأعمال الترميمات الجسمية وتشييد المباني والعمارات بالمديرية (ثانياً) العوائد المفروضة على املاك المديرية (ثالثاً) المحال التى تستأجر ليجكون بهادىوان المديرية وما ظفر القسم (رابعا) تأثيث وتكاليف موجودات وأمتعة ديوان المديرية وإدارة نظارة القسم (خامساً) سكنى واقامة عساكر العسس حسب المعتاد (سادساً) المصاريف المعتادة لجيوش المديرية (سابعاً) مصاريف نقل المحبوسين والمهمل وكل من كان فى الليمان وأطلق سبيله (ثامناً) ايجار ومفروشات الحاكم وما يلزم لها من المصاريف الجزئية وكذلك المصاريف الخفيفة اللازمة لقضاء الناحية (تاسعاً) حطب الوقود اللازم للشتاء وتنوير القراقولات وغيرها من الدوائر المتعلقة بالمديرية (عاشراً) الاشغال التى تحصل بقصد تصلح الطرق التى بين المديريات الموصلة لبعضها وما يتفرع عن ذلك من جميع باقى الاشغال (حادى عشر) المصاريف اللازمة الى اللقطة والمجانين التى تتوزع على المديرية بحسب القوانين (ثانى عشر) مصاريف الطريق التى تعطى لانباء السبيل (ثالث عشر) مصاريف طبوع واعلان جداول أرباب الانتخاب وأهل الخبرة (رابع عشر) مصاريف عقد الجمعيات التى تنتوب لانتخاب مجلس وكلاء الملة والمجالس العمومية ومجالس الاقسام (خامس عشر) مصاريف طبوع الميزانيات والحسابات والواردات والمنصرفات المتعلقة بالمديرية (سادس عشر) ما يخص على المديرية فى نظير مصاريف تعداد الاهالى التى تعمل مرة فى كل عشر سنوات (سابع عشر) المصاريف التى تلزم للاحتراسات والتحفظات الصحية لتدارك سريان الامراض الوبائية التى تصيب بنى آدم والحيوانات (ثامن عشر) النفود المعطاة على سبيل التشويق من طرف الادارة العمومية بقصد افناء واهلاك الحيوانات المؤذية (تاسع عشر)

مصاريف حفظ فائز المديرية

* (بند ١٣) *

تتدارك المصاريف السابقة بالطرق الآتية ذكرها (أولاً) من الضمائم التي تترتب لهذا الخصوص بواقع تخصيص قانون المالية السنوية (ثانياً) ما يتخصص على المديرية من ضمن الاموال العمومية (ثالثاً) ايرادات الظهورات غير المعتادة المبينة في غرة ٦ و ٧ و ٨ من بند ١٠

* (بند ١٤) *

المصاريف المعتادة اللازم قيدها في أول باب من الميزانية بواقع البيانات المذكورة في بند ١٢ لا يربط لها فيها المقدار المعين كما لا يزيد عنه الا بإرادة مالوكية فعلى مقتضى تلك الارادة يجرى تسوية وترتيب الميزانية

* (بند ١٥) *

لا يجوز بوجه من الوجوه قيد شيء من المصاريف المرخص ترتيبها بمعرفة المجلس في أول باب من أبواب الميزانية

* (بند ١٦) *

يشتمل الباب الثاني من الميزانية على المصاريف المرخص ترتيبها بمعرفة المجلس المجهولة لاقتضاء مصلحة المديرية وللجلس العمومي أن يقيد في الباب المذكور باقي المصاريف المبينة في بند ١٢

* (بند ١٧) *

يصير تدارك المصاريف المحتررة في الباب الثاني من الميزانية بواسطة الضمائم المرتبة بمعرفة المجلس ويبيح ايرادات المبينة في غرة ٥ من بند ١٠ ومع ذلك فلا مانع بعد تفاد أقصى ما يتجمع من الضمائم المرخص فيها للمجلس المنصرفة فيما عدا المصاريف الخاصة وبعد تفاد ايرادات المبينة في صدر هذا البند من ان يخصص للمديرية جزءاً من الاموال العمومية مما يتهدد مقداره سنوياً بأمر المالية لتربط اعانة على تكميل المصاريف اللازمة لعمليات بناء المباني العمومية بالمديرية وبجميع الاشغال اللازمة لتصلح وحفظ طرق المديرية وأما الاموال العمومية فيصير توزيعها سنوياً بإرادة مالوكية تقيد في السجل المعد لتفيد اللوائح والقوانين المستديرة

* (بند ١٨) *

لا يجوز قيد مصرف خلاف المصاريف المنصوص عنها رسمياً في الباب الثاني من الميزانية وجميع التخصيصات التي تقيد في هذا الباب بعرفة المجلس العمومي لا يمكن تغييرها ولا نقل شيء منها عن أصله ولا العرض للملك أيضاً ليتحصل على ارادة بها يجري تسوية وترتيب الميزانية

* (بند ١٩) *

يجعل في الميزانية أبواب خصوصية لحصر المصاريف التي تدارك من الضمائم الخصوصية أو الظهورات المؤقتة ولا يجوز درج شيء فيها غير ما يخص لها من الضمائم المقننة لها بالارادة الملوكة

* (بند ٢٠) *

الدون التي تستدينها المديرية بقصد المصاريف الاعتيادية بصير قيدها في أول باب من الميزانية ولا يجوز صرفها الا في الشيء الذي استدينت لأجله وأما الدون التي تقرض لتأدية بعض المصاريف الاخرى فيصير قيدها بعرفة المجلس العمومي في الباب الثاني من الميزانية وفي صورة ما اذا صار سهواً وامتنع من قيدها في الباب المذكور يجري تداركها وتحصيلها من توزيع مؤقت من الظهورات يترتب بموجب قانون خاص

* (بند ٢١) *

الاموال التي لم تصرف في بحر السنة في الاشياء المعينة هي لها تعلى بعد قفل حساب هذه السنة على حساب السنة القابلة في ميزانيتها مع بيان أصل الشيء الذي كانت عينت له في الميزانية بالمجلس العمومي وأما الاموال التي لم تتعين لمصرف مخصوص وزادت بعد ختام السنة فتضاف على الاموال المعقودة بالميزانية الجديدة في أبوابها بالنظر لأصل ورودها

* (بند ٢٢) *

كل كاتب منوط بتحصيل الاموال الظهورات يطلب منه سرعة توريد هذه الاموال بأوقاتها ولا يجوز قبول دفاتر أو قوائم الاموال الا اذا راجعها المدير وصدق عليها وهو الذي يسلمها الى الكاتب وكل ما يظهر من المناقصات

في مادة من تلك المواد متعلقة بالحكام الاعتيادية يجرى الحكم فيها بكافى
الدعاوى المستجلة في تلك المحاكم

(بند ٢٣)

لا يسوغ للمأمور التحصيل صرف شيئا الا اذا أمره المدير بحيث لا يعرف
عن حد المبالغ المنصوص بصرفها في ميزانية المديرية

(بند ٢٤)

للمجلس العمومى التعزى الكلى في المراجعة والمناقضة في حسابات
الادارة التى يعرضها عليه المدير وهى كناية عن الاشياء الآتية (أولا)
حساب الايرادات والمصاريف بواقع ما هو منصوص في ميزانية المديرية
(ثانيا) حساب الاموال غير المتحصلة (ثالثا) حساب محصول
الضمان المضروبة خاصة بحسب القوانين على جملة فروع من المصالح العمومية
وجميع المخطوطات التى يسيدها المجلس العمومى في شأن الحسابات التى
تعرض عليه لاجل المراجعة يجرى عرضها فوراً بمعرفة رئيس المجلس
المفكوك وعلى ديوان النظارة المخطوطة بادارة حسابات المديرية وللمجلس
العمومى الحكم مؤقتا على تلك الحسابات ولا يقطع فيها الحكم وتعد ترتيبا
تاماً الا بارادة ملوكية

(بند ٢٥)

مضى انقطع الحكم في ميزانية الايراد والمصرف وحسابات المديرية فيجرى
نشرها بطريق الطبع والتمثيل

(بند ٢٦)

للمجلس العمومى الاذن باعلان ونشر جميع أو بعض مداولاته ومحاضر
مذاكراته ويجب أن تكون المداولات التى يحضرها كاتب المجلس ويستقر
عليها الرأى عند انعقاد كل مجلس مشتملة على بيان وتفصيل المناقشات التى
تحصل بالمجلس ويجوز أن لا يقيده في تلك المحاضر أسماء كل من الاعضاء الذين
يكون لهم دخل في تلك المناقشات

(بند ٢٧)

اذا لم يجتمع المجلس العمومى أو اجتمع واقترح بدون أن يحكم بما يلزم في مادة

بوزيع العوائد السنوية جاز حينئذ للمدير أن يحجز من طرفه الاوامر اللازمة لترتيب ما يلزم تخصيصه على كل قسم من العوائد المذكورة بحسب سوابق الاصول الحاصلة لمثل ذلك ما لم تدع القوانين لاجراء بعض تعديلات في مادة التخصيص

(بند ٢٨)

اذا لم يجتمع المجلس العمومي أو اجتمع واقتربدون أن يصتدق على ميزانية مصاريف المديرية الراتبية جاز للمدير أن يسوى في مجلس المديرية الميزانية المذكورة من بادي رأيه ولا تعتمد الا اذا صدر عليها ارادة ملوكية

(بند ٢٩)

مداولات المجلس العمومي بخصوص المواد المتعلقة بشراء أو بيع أو مبادلة املاك المديرية وكذلك المواد المتعلقة بتغيير أو ضاع المباني والعمارات بحسب استعدادات المنافع يجب رؤيتها بمجلس الاحكام والاقرار عليها بارادة ملوكية لاجل الاعتماد واذا كان الشئ المطلوب بيعه وشراؤه ومبادلته لاتزيد قيمته على عشرين ألف فرنكة جاز حينئذ التصديق عليها في مجلس المديرية لاعتماد

(بند ٣٠)

تعرض المداولات التي تحصل بخصوص استثمار حركة املاك المديرية على الديوان المنوط بذلك وانما يكتفي عند اقتضاء الوقت والحال بأن يباشر المدير مؤقتا بحسب القوانين حركة ادارة الاملاك المذكورة

(بند ٣١)

لا يجوز قبول أو رفض الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية الا بارادة ملوكية بناء على استصواب من مجلس الاحكام والمدير أن يقبل بدون استئذان برسم الوديعة الهبات والوصايا المتبرع بها الى المديرية وانما الارادة التي تصدر فيما بعد بخصوص ما وافق لهذا يجري مقتضاها اعتبارا من يوم قبول استيداع تلك الاشياء بطرف المدير

(بند ٣٢)

اذا اقتضى الحال بناء بعض مباني بالمديرية أو ترميم اشياء فيها وكان قيمة

المنصرف على ذلك تزيد على خمسين ألف فرنكة وجب حينئذ أعمال صورة
رسم ما يراد بناؤه أو ترميمه وأعمال المقايضة اللازمة عنه ثم يعرض ذلك أولاً
على الديوان المنوط بإدارة النواحي

* (بند ٣٣) *

الاعانات الظهورات من العوائد التي يقر على تخصيصها لمجلس العموم بقصد
تأدية المصاريف اللازمة للمديرية لا تخصص الا بموجب قانون يصدر من
المجالس معتمد الاجراء والتنفيذ

* (بند ٣٤) *

اذا انقضى رأى مجلس العموم على استقراض بعض مبالغ لتأدية ما يلزم من
المصاريف للمديرية فلا يجوز الاذن بها الا بقانون مخصوص

* (بند ٣٥) *

في صورة ما اذا لم يحصل الاتفاق بخصوص توزيع ما يلزم من المنصرف على
الاشغال التي تعمل لمصلحة النواحي والمديرية معا وجب قطع الحكم فيما
يوافق ذلك لبارادة ملوكية حسبما يستصوبه كل من المجالس البلدية ومجالس
الاقسام ومجلس المديرية

* (بند ٣٦) *

للمدير أن ينوب عن المديرية في الدعاوى المتعلقة بها خاصة باستشارة في ذلك
من مجلس العموم وان يستأذن عنه من الملك بواسطة مجلس الاحكام فاذا
ترافع في محكمة وصدر الحكم فلم يمكن للمديرية بعد ذلك حق في طلب رفع
الدعوى بأي محكمة أخرى ما لم تستأذن نائباً عن ذلك من محل الاقتضاء
ويجوز للمدير من بعد استمزاك مجلس العموم أن يدافع عن المديرية في كل
دعوى بدون استئذان من محل آخر ولللمدير عند مقتضى الاحوال واستلزام
الضرورة أن يترافع في كل دعوى أو يدافع عنها بدون استمزاك مجلس العموم
ولا استئذان من جهة أخرى عن ذلك وله أيضاً أن يجري جميع التدابير
والاحتياطات التحفظية وان يسعى في منع ضياع الحقوق بالمدة الطويلة
وأما في حالة ما اذا حصل تداع بين الدولة والمديرية بخصوص مادة فانه ينوب
عن المديرية في اقامة هذه الدعوى أو المرافعة عنها أقدم أعضاء مجلس عموم

المديرية

* (بند ٣٧) *

اذا تداعى شخص بشئ على المديرية غير وضع اليد فلا تقام دعواه الا اذا قدم قبل ذلك الى المدير تقريراً مبيناً فيه الشئ المدعى به والاسباب الحاملة له على الدعوى والافهذه الدعوى لا غية وعند تقديمه هذا التقرير الى المدير يعطى له علم الايصال وحينئذ لا يجوز تقديم هذه الدعوى الى المحاكم الا بعد مضي شهرين من تاريخ علم الايصال وانما يستثنى من هذا الشرط جميع دعاوى التدابير التحفظية وينقطع حكم المدة الطويلة في خلال هذه المدة

* (بند ٣٨) *

كل مصلحة تخص دعاوى المديرية حكمها بمجلس العموم غير معتبرة ولا معتد بها ما لم يصدر عليها ارادة ملوكة حسبما يستصوبه مجلس الاحكام

(الكتاب الثاني)

* (في خصائص مجالس الاقسام) *

* (بند ٣٩) *

يُعقد عادة مجلس القسم دفعتين احدهما تكون قبل وقت انعقاد مجلس العموم والاخرى تكون بعد انعقاد مجلس العموم المذكور

* (بند ٤٠) *

لمجلس القسم عند انعقاده في الدفعة الاولى أن يتداول فيما يعرض عليه بخصوص مادة تقسيط ما على القسم من العوائد السنوية وله أيضاً المذاكرة في شأن ما يعرض عليه من النواحي بخصوص تنقيص وتحقيق الاموال المطالبة منها

* (بند ٤١) *

لمجلس القسم أن يبدى رأيه في شأن المواد الآتية ذكرها (اولاً) في تغيير حدود أرض القسم والاختطاط والنواحي وتعيين قواعدها المركزية

(ثانيا) في ترتيب وتنظيم المسالك اللازمة الموصلة بين النواحي وبعضها لمرور العموم

(ثالثا) تجديد أو إبطال أو تغيير الاسواق العمومية أو الخصوصية
(رابعا) الاستدعاءات التي تعرض عليه بخصوص ما يخص من العوائد على النواحي كل منها على حدته في نظير الاشغال التي تحصل لاقتضاء منفعة أو مصلحة تشترك فيها عدة نواحي أو تكون مشتركة بين المديرية والنواحي معا

(خامسا) في جميع المواد التي لمجلس القسم الحق في المداولة فيها بحسب القوانين أو فيما حول على عهدته من طرف من فوقه التشاور فيها

(بند ٤٢)

لمجلس القسم المذاكرة في المواد الآتية

(أولا) في الاشغال التي يلزم اجراؤها بقصد اصلاح الطرق الجادة وتسهيل سير السفن وغيرها من المصالح العمومية التي يترتب عليها منفعة القسم
(ثانيا) تنظيم وتسوية طرق داخل المديرية العائد نفعها على القسم
(ثالثا) في المبيعات والمستروات والمبادلات وبناء أو ترسيم المباني والعمارات المعدة لتنظارة القسم والمحكمة ومحل المجلس أو غيرها من المصالح العمومية الخصوصية بالقسم وكذلك تغيير هيئة تلك المباني على حسب اقتضاء الاستعمالات المعدة هي لها
(رابعا) في جميع المواد التي يجب على المجلس المذاكرة في شأنها ما دام يعود نفعها على القسم

(بند ٤٣)

يجب على المديرية أن تقيّد مجلس القسم بحساب مصرف ما راج من الاموال العاطلة الخاصة بالقسم

(بند ٤٤)

لمجلس القسم أن يحجز للمدير بواسطة رئيسه ما يستصوبه بخصوص حالة ولوازم المصالح العمومية فيما يخص القسم

(بند ٤٥)

عند ما ينعقد مجلس القسم في الدفعة الثانية يجوز له أن يقسط على النواحي ما يخص كل ناحية منها في العوائد السنوية

* (بند ٤٦) *

على مجلس القسم أن يجرى تقسيط العوائد بواقع القرارات الصادرة من مجلس الاحكام اجابة للتشكي الحاصل من النواحي في هذا الصدد واذ انما آخر مجلس القسم المذكور عن اجراء ذلك حسبما ذكر جاز للمدير من بعد المداولة مع مجلس المديرية أن يقسط بموجب القرارات المذكورة تلك العوائد المطلوبة وفي هذه الحالة اذا وجدت ناحية من النواحي متأخرة في دفع العوائد المطلوبة منها صار تخفيف ما عليها من العوائد المذكورة والمبلغ الذي يجرى استنزاله من ماله ايصير توزيعه بواقع القرش على باقي النواحي الاخرى

* (بند ٤٧) *

اذا لم يجتمع مجلس القسم أو اجتمع واقترح ولم ينحط رأيه على صورة توزيع العوائد السنوية جاز للمدير حينئذ أن يأمر بتقسيم ما يخص على كل ناحية بواقع الاصول التي يكون جرى اتباعها في تقسيط عوائد السنة السابقة لذلك الا اذا كان يجب ايجاب المصلحة يقتضى تعديل شئ فيما يلزم تخصيصه بالتعديل

(مديرية السين)

القانون الصادر بتاريخ ٢٠ و ٢٣ ابريل سنة ١٨٣١ بخصوص نظام مجلس العموم ومجالس الاقسام بمديرية السين وترتيب المشيخة البلدية بمديرية باريس

(الكتاب الاول)

* (في مجلس العموم بمديرية السين) *

* (بند ١) *

مجلس العموم بمديرية السين مركب من أربعة وأربعين عضوا

* (بند ٢) *

كل من الاثنى عشر قسما من مديرية السين يتخب ثلاثة أعضاء للجلس العموم ويتخب كل من قسمي الصور وسنت دينيس أربعة أعضاء وأما مجلس مدينة باريس فانه يجري انتخاب أعضائه بمعرفة أقسامها من ضمن زمرة من يجري انتخابهم ممن يكون محل توطنهم في نفس مدينة باريس

* (بند ٣) *

تجرى مادة الانتخاب في كل قسم بمعرفة جمعيات انتخابية يصير جمعهم بأمر مدير السين والاشخاص الجائز لهم الحضور بتلك الجمعيات للانتخاب هم (أولا) جميع الاهالي المقيدين في جداول الانتخاب الجاري تكويتها بحسب ما يقتضيه القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١

(ثانيا) جميع أرباب الانتخاب الذين يكون محل توطنهم في مدينة باريس ولم يكونوا مقيدين بالجدول المذكورة لكون محل اقامتهم في مدينة أخرى بحيث يرخص لهم فيها الاذن في استمرار اجراء ما يحول على عهدتهم من الانتخاب بواقع ما هو مقرر في القوانين الموجودة

(ثالثا) ضباط العساكر البرية والبحرية سواء كانوا في الخدمة أو متقاعدين بعاش يبلغ قدره ألفا ومائتين فرنكة لا أقل ويكون محل توطنهم في مديرية السين من مدة خمس سنوات

(رابعا) أعضاء مجالس التجارة وأعضاء مجالس الاخطاط ممن يكون اقامته بمدينة باريس

(خامسا) أعضاء جمعيات المعارف العمومية وجمعيات الفنون التي ترتبت بموجب قانون

(سادسا) وكلاء الخصومات بمشورة الملك أو بمهمة النقض والارام أو من الكتاب الموثقين أو الكتاب المأذونين بالمحاكم فيقبل كل من هؤلاء بعد بدعته من مدة سنوات في وظيفته بمديرية السين

(سابعا) أساتذ العالوم ومن لهم اجازة في الفقه ممن يكونون مقيدين من منذ عشر سنوات متواليات في جدول وكلاء الخصومات بمجالس ومحاكم مديرية السين

(ثامنا) الخوجات والمدرسون في المدرسة السمحة مدرسة فرانسوا المحفة
خانه والمهندسخانه الملوكة وكذلك الاساتيد والمرخصون بالتدريس في علم
أوعدة علوم من فروع الفقه أو الطب أو العلوم أو الآداب وكل من كان له
وظيفة تدريس في العلوم العالية أو الثانوية بمدارس الدولة الموجودة
بمدينة السنين

(تاسعا) الاساتيد في علم الطب بعد تخرجهم مدة عشر سنوات متوالية
في مدينة باريس حسبما يتضح من العوائد التي يدفعونها على وظائفهم أو من
كشف رفعها عنهم

(بند ٤)

يجرى تكوين جداول الانتخاب كما هو منصوص في البنود المتعلقة بذلك من
القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١

(بند ٥)

كل انتخاب حصل بالكتابة في الجمعية الانتخابية لا ينفذ ما لم ينحط عليه رأى
نصف أرباب الانتخاب بزيادة واحد عليهم ولا يجوز قبول انسان تعيين
للعضوية بالمجلس ما لم يصير عليه القرار بالاهلة لذلك بأكثرية الآراء
المطلقة وفي حالة ما اذا كان القصد انتخاب جله أعضاء لمجلس العموم فان
انتخابهم يكون باستخراج أسمائهم من جدول الانتخاب فان لم يتيسر الانتخاب
في التوبتين الاولتين وجب على قلم الفرز أن يفرز أسماء أشخاص بقدر العدد
المطلوب للعضوية مرتين ممن استحصل على أكثرية الآراء ولا تعتبر صحة
الآراء المبداة في التوبة الثالثة الا في حق من صار فرزه بهذه المنابة من
الاعضاء وأما اذا لم يتيسر حصول الانتخاب لعدم حضور مقدار كاف من
أرباب الانتخاب أو حكم بطلانه بوجه من الوجوه فينتد بجوز لمدير السنين
أن يعين يوما في اثناء الخمسة عشر يوما الآتية للاجتماع فيه لاجراء الانتخاب
المطلوب

(بند ٦)

تجعل مشايخ البلد ومعاونوهم رؤساء على الجمعيات الانتخابية الكبيرة
والصغيرة بواقع أقدمية كل منهم على الآخر في الخدمة وكذلك أعضاء

المجالس البلدية الموجودة بالاقسام والنواحي التي يجري فيها الانتخاب فانهم يجعلون أبيضار وسماعلى الجمعيات المذكورة باعتبار ترتيب أسمائهم في الجدول عند غيب شياخ البلد ومعاونيهم وأما قلم الفرز المتقدم ذكره فيكون أربعة منهم اثنان أكبر سنا والاثنان أصغر سنا من ذوى الانتخاب الموجودين وهذا القلم هو الذى يعين الكاتب اللازم معه وتجرى مادة الانتخاب فى كل من قسمى الصو وسنت دينيس بمعرفة جمعية واحدة انتخاية

* (بند ٧) *

تعقد الجمعيات الانتخابية بحسب ما هو منصوص فى بنود ٤١ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٨ من القانون الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٣١ وفى بندى ٥٠ و ٥١ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١

(الكتاب الثالث)

* (فى بيان مجالس أقسام مديرية السين) *

* (بند ٨) *

يجرى انتخاب أعضاء مجلس القسم فى كل خط من أخطاط قسمى الصو والسنت دينيس بمعرفة الجمعيات الانتخابية المركبة من أرباب الانتخاب الذين يكونون من أهالى تلك الأخطاط ومقيدين فى قاعة الانتخاب حسبما هو منصوص فى بندى ٤ و ٣ من هذا القانون

* (بند ٩) *

لا يجعل مجلس قسم فى مدينة باريس

* (بند ١٠) *

جميع ما هو مقرّر فى القانون الصادر بتاريخ ٢٢ بنويه سنة ١٨٣٣ بخصوص نظام المديرية اذ لم يكن فيه شئ يتنافى مع الأحكام المذكورة آنفاً ويجرى مقتضاه أيضاً فى شأن مجلس عموم مديرية السين ومجالس أقسام الصو والسنت دينيس

(الكتاب الثالث)

* (في بيان ترتيب ونظام المشيخة البلدية بناحية باريس) *

* (بند ١١) *

أوجاق المشيخة البلدية بناحية باريس يتروك من مدير السين ومدير
الضبطية ومشايخ البلد ومعاونهم وأعضاء المجلس البلدى الذين يصير
انتخابهم بعرفة أهل باريس

* (بند ١٢) *

تنقسم ناحية باريس الى اثني عشر قسما ويجعل على كل قسم منها شيخ واثنان
معاونان ويجرى انتخابهم لكل قسم منها بعرفة الملك من قائمة يقيد فيها
أسماء اثني عشر نفرا ممن يجرى تعيينهم بعرفة الجمعية الانتخابية لكل قسم
ووظيفة كل منهم لمدة ثلاث سنوات ولا مانع من عزل من حصل منه هفوة
توجب ذلك

* (بند ١٣) *

يجب عمالها ومقرر في البند المذكور أنفأ أن الجمعية الانتخابية التي
انتخب أعضاء مجلس العموم تجتمع في كل ثلاث سنوات لتستخرج من
قائمة الانتخاب اثني عشر نفرا ممن يكون ذالباقة للعضوية حسب ما هو مقرر
في القانون بخصوص أعضاء مجلس العموم ولا مانع من تجديد انتخابهم
بالمجلس مدة ثانية وهلم جرا ويجب لأجل صحة الانتخاب أن تكون أكثرية
الآراء الجمعية في أول نوبة مطلقة وفي الثانية نسبية فقط

* (بند ١٤) *

المجلس البلدى في ناحية باريس مركب من ستة وثلاثين عضوا بحيث يكون
انتخابهم طبقا لما هو مقر في بندي اثنين وثلاثة بعرفة الاثني عشر قسما
بناحية باريس ليكونوا من ضمن أرباب مجلس عموم مديرية السين

* (بند ١٥) *

يعين الملك في كل سنة رئيس المجلس البلدى ووكيله من ضمن أعضاء
المجلس المذكور وأما كاتب المجلس فيجرب تعيينه بعرفة أرباب المجلس

* (بند ١٦) *

المدير السين ومدير الضبطية أن يحضرا عند المداولة في المجلس البلدى وليس
لهما فيه سوى رأى الاستشارى

* (بند ١٧) *

لا يجوز للمجلس البلدى الاجتماع الا اذا التمس مدير السين ذلك ولا يسوغ
له المذاكرة فى شئ ما عدا الذى يقدمه له المدير وبشرط أن يكون أغلب
أعضائه حاضرا لدى المذاكرة

* (بند ١٨) *

ينعقد عادة المجلس البلدى فى كل سنة مرة واحدة لخصوص مراجعة ميزانية
الاراد والمصرف ولا تمكث مدة انعقاده لذلك أزيد من ستة أسابيع
ويجب قبل انعقاده بشهر لا أقل أن يخاطب ~~كل~~ من أعضائه بالحضور
فى الوقت الذى يصير فيه انعقاد المجلس المذكور

* (بند ١٩) *

اذا غاب عضو من أعضاء المجلس مرة واحدة عند انعقاده المعتاد وثلاثة
مرات متوالية عند انعقاده خلاف العادة بدون عذر مقبول أو مانع حقيقى
مقبول بعلمه أرباب المجلس يصير رفته بأمر من المدير ويتعبد بدلا عنه
فى وظيفته

* (بند ٢٠) *

يؤخذ العهد والميثاق على كل من أعضاء المجلس البلدى عند دخوله فيه اذا
لم يكن قد أخذ عليه قبل ذلك وقما كان عضوا بمجلس العموم

* (بند ٢١) *

جميع ما هو مقرر فى بنود ٥ و ٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون
الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٢١ بخصوص عدم تجوير الجمع
بين وظيفتين فى آن واحد وما فى بند ١١ من القانون الصادر بتاريخ ٢٢
نويه سنة ١٨٢٣ بخصوص الاعذار التى تحدث فى اثناء تأدية الوظيفة
وخلوها من الموظف فيها يجرى تطبيقه أيضا هنا على مشايخ البلد ومعاونيهم

وعلى أعضاء المجلس البلدى بناحية باريس كما أن منطوق بنود ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٣١ المتعلق بتجارى المجالس البلدية على المذاكرة فيما ليس من خصائصهم وما يترتب على ذلك من لغو المجالس المذكورة يسرى ذلك أيضا على مجلس مشيخة باريس

(بند ٢٢)

يجرى العمل بمقتضى هذا القانون قبل حلول شهر نويه سنة ١٨٣٥

(القانون البلدى)

فما يتعلق بالتدابير والاحتياطات الموضوعه لمنع وقوع الجريمة على نهب الغلال أو الدقيق والمطعومات من النواحي

(بند ١)

اذا خرج حرب على أرض ناحية ونهب منها حبوا بأودقيقاً أو شيئاً من المطعومات ومما تملكها بعض الناس وكانت قد تغافلت الشياخة البلدية عن تداركه قبل الوقوع أو لم تسع في تفريق جمعه وإبعاده عن الناحية عند الوقوع ونسألت أيضاً الأهالى في اظهار من هو السبب الفاعل لذلك أو المشاركة فيه فإن أرباب الشياخة البلدية والأهالى معا يكونون ضامنين لاعادة الاشياء المنهوبة المذكورة وجبر الخسائر لا ربايها ودفع غرامة الى الدولة

(بند ٢)

يجب اعادة عين الاشياء المنهوبة بمقاديرها الاصلية لا ربايها في مدة ثلاثة أيام بمعرفة مأمورى الادارة البلدية

(بند ٣)

في صورة ما اذالم يمكن اعادة عين الاشياء المنهوبة في المدة المعينة وجب حينئذ تفصيل مثلى قيمتها واقع الاسعار التى تكون عليها يوم نهبها فيه فوراً من اثني عشر نفراً من أكثر عمد الناحية المقيمين فيها مالا ويجوز للمذكورين أن يوزعوا فيما بعد ما أخذ منهم فوراً على باقى أهالى الناحية بواقع دفعها

على دائرة القرش بحيث يجرى توزيع ذلك في ظرف عشرة أيام بمعرفة الادارة البلدية

* (بند ٤) *

تجبر الخسارات الناشئة عن هذا الفعل بدفع مقدار قيمة الاشياء المنهوبة ولا يجوز أن تكون أقل من ذلك

* (بند ٥) *

يحكم على المذنبين زيادة على ذلك بدفع غرامة للحكومة تساوى أصل قيمة الاشياء المنهوبة

* (بند ٦) *

إذا أظهر أهالي الناحية ومأمورو الادارة البلدية الفاعل لهذه الجناية وجب حينئذ تمثيلهم أمام محكمة الجنايات بالمديرية وتقام هناك دعواهم وتغلق مجازاتهم بما يستحقونه طبقاً للقوانين

* (بند ٧) *

إذا ثبت لدى التحقيق اعسار من اعترف من الاهالى بنهب الاشياء المذكورة وجب أن يطلب من باقى أهالى الناحية إعادة تلك الاشياء المنهوبة فقط بواقع أصل قيمتها دون أن يجبروا على دفع غرامة ولا جبر خسارة

* (بند ٨) *

في صور ما إذا لم يظهر مأمورو الادارة البلدية السبب أو الفاعل لهذه الجناية أو المشاركة فيها بعد مضي أربع وعشرين ساعة من تاريخ وقوع النهب فإنهم يصيرون ملزمين دون غيرهم بدفع غرامة للحكومة لا تنقص عن مثلى قيمة الاشياء المنهوبة

* (بند ٩) *

إذا كانت الاشياء المنهوبة من الغلال والدقيق والمطعومات ملكاً أهلياً اتعب خصم عموم بعتلة مخاصم عن المديرية وأشعروكيل الملك العمومي ليصير فوراً تمثيل المتهمين أمام المحكمة الجنائية ويدخل المخاصم العمومي بوظيفة المدعى من طرف الاهالى لاجل أن تقام معه الدعوى بقصد إعادة الاشياء المنهوبة وجبر الخسارات ودفع الغرامة

* (بند ١٠) *

اذا لم يظهر مأمورو الادارة البلدية أو أهالى الناحية السبب أو الفاعل لهذه الجنايات أو المشارك فيها وتحمّ تأدية التضمينات سواء كان من اثني عشر عمدة من ممولى الناحية أو من الادارة البلدية وجب اذذاك اتحمة الدعوى امام محكمة الخط

(الكتاب الاول)

جميع الاهالى الساكنين فى ناحية واحدة يضمنون ضمانة مدينة ما يحصل من تقصد الاضرار فى ناحيتهم سواء كان اضرار نفوس أو أموال قد صار نسخ الكتاب الثانى المتعلق بضبط داخل النواحي وأما الثالث لما هو متعلق بهذا كالمروور والسفرو له أحكام خاصة به وهو مفرد بتأليف قلم يذكروها

(الكتاب الرابع)

* (فى بيان أنواع الجنح المضمونة فى النواحي بموجب الاصول المدينة) *

* (بند ١) *

اذا خرج حزب مسلحاً كان أو غير مسلح على أرض ناحية وترتب عليه بعض اضرار اما باظهار السلاح فى حق بعض من الناس أو اغتصاب اشياء من تعلقات الاهالى العمومية أو اناس خصوصية كان ضمان ذلك على أهل الناحية وكانت ملازمة أيضاً بجبر الخسارات الناشئة عن ذلك

* (بند ٢) *

اذا استبان ان أهالى الناحية تشاركوا فى الجنايات مع الحزب المتعدى على أرض الناحية وجب حينئذ الزام هذه الناحية بدفع غرامة للعمامة تساوى المبلغ الذى جرى توزيعه عليها

* (بند ٣) *

اذا ظهر ان الحزب من اهالى عدة نواح صاروا جميعاً ضامنين ومسؤولين عن فعلتهم والزموا بجبر ما حصل من الخسارات وبدفع الغرامة اللازمة

* (بند ٤) *

كل من ادعى من اهالى الناحية او النواحي المزمين بالدفع بأنه ليس له مدخل فى الفعل المذكورة وعند اقامة الدعوى لم يثبت عليه فعل الجناية ولا التدخل فيها ولا اشتراكه مع من هو السبب لفعل الجناية المذكورة كان له الرجوع على اخذ ما اكرهه على دفعه فيطالب به عن يثبت عليهم فيها بعد فعل الجنايات المذكورة والاشتراك فيها

(بند ٥)

فى حالة ما اذا تبين أن الحزب متكون من أناس أجنبية عن أهالى الناحية التى حصل فيها الجناية المذكورة وكانت الناحية المذكورة بذلت همها واجتهدت فى دفع هذا الحزب وسعت فى اظهار القاعلين صارت حينئذ الناحية المذكورة خارجة عن مسؤولية جميع ما يترتب على ذلك ولا تضمن أدنى شئ منه

(بند ٦)

اذا تسبب عن خروج حزب على أرض الناحية نهب أحد الافراد المقيمين او غير المقيمين فيها او وصله بعض اساءة او قتل صارت جميع اهالى الناحية المذكورة ملزمين بأن تدفع له ان كان على قيد الحياة ولا ولاده ولزوجه ان كان متوفى الاضرار والخسائر المترتبة على ما ذكر

(بند ٧)

اذا تهدمت قنطرة او سدت طريق او امتنع المرور فيها بناحية من النواحي بسبب قطع اشجارها او لظهور مانع آخر فيها كانت ادارة شياخة الخط ملزمة ان تصلح فوراً من اموال الناحية المذكورة جميع ما صار تلافيه من الاشياء المذكورة ثم تحصل فيما بعد تلك المصاريف عن كان السبب فى ذلك

(بند ٨)

اذا تعطلت قنطرة او طريق فى ناحية من النواحي وثبت لدى التحقيق ان اهالى تلك الناحية قد قاومت كل المقاومة واحترست بجميع ما يمكنها فى منع ذلك ولم ينتج من ذلك فائدة وانها اظهرت ان جميع من له دخل فى مثل هذه الحادثة خارج عن اهالى الناحية ارتفعت عن هذه الناحية مسؤولية ذلك

(الكتاب الخامس)

• (في بيان جبر الخسارات واسترداد الظلومات لاهلها) •

• (بند ١) •

اذا سرق أو نهب شيء لأحد الاهالي أو أكرم على تسليم شيء وكان ذلك على أرض ناحية في أثناء خروج الحزب عليها الزمت أهالي تلك الناحية بأن ترد له عين ما نهب منه أو ما جبر على تسليمه أو أن تدفع له مثلي قيمته الأصلية بواقع السعر الذي كان عليه يوم حصول النهب والاغتصاب

• (بند ٢) •

اذا حصلت جنابة من نوع الجنائيات المبينة بالبنود السابقة في ناحية من النواحي وجب على ضباط الشياخة البلدية أو معاونيها ان يحققوا فوراً في ظرف اربع وعشرين ساعة قضية هذه الجنابة وتعمل عنها المكاملة اللازمة في ظرف ثلاثة ايام لا غير ثم ترسل هذه المكاملة الى وكيل الحكومة بالمحكمة الاهلية بالمديرية وكذلك يجب على كل من الضباط المتوطنين بالامنية ان يحرروا في شأن ذلك ما هو مطلوب منهم بحسب القوانين

• (بند ٣) •

لوكيل الحكومة بإدارة المديرية التي تحصل في أرضها الجنائيات سواء كان باسم السلاح أو اغتصاباً على تعلقات الناحية ان يحقق في المحكمة الاهلية بالمديرية دعوى استرداد الظلومات وجبر ما يحصل من الخسارات

• (بند ٤) •

جبر الخسارات التي تلزم بها الناحية في المواعيد المبينة في البنود السابقة يجري تجديد هاجمعرفة المحكمة الاهلية بالمديرية بناء على ما يتظاهر من التقارير والاوراق الاثر المحررة بخصوص تحقيق المائدة جسمية كانت او خفيفة

• (بند ٥) •

لمحكمة المديرية الاهلية ان ترقب مبلغ جبر الخسارات في ظرف عشرة ايام لا اكثر من يوم ارسال تقارير القضية اليها

* (بند ٦) *

لا يجوز جعل جبر الخسارات أقل من قيمة مجموع ما يصير منه أو أخذه غصبا

* (بند ٧) *

الحكم الذي يصدر من المحكمة الأهلية بخصوص تعيين ما يلزم لجبر الخسارات يرسل في ظرف أربع وعشرين ساعة بواسطة وكيل الملك إلى إدارة المديرية وهي ترسله من طرفها في ظرف ثلاثة أيام إلى المشيخة البلدية أو لإدارة البلدية بالخط

* (بند ٨) *

يجب على الشياخة البلدية أو الإدارة البلدية أن تسلم مبلغ جبر الخسارات إلى خزانة المديرية في ظرف عشرة أيام ومن ثم وجب عليها أن تلزم بدفع ذلك كل عشرين عمدة بمن يـكونون أعظم مالية عن غيرهم في الناحية ومقيمين فيها

* (بند ٩) *

جميع ما يجري أخذه حسبما ذكرنا من العهد المذكورين لأجل سداد المبالغ المطلوبة لجبر الخسارات يصير تحصيلها فيما بعد بالتوزيع على باقي أهالي الناحية بمعرفة الإدارة البلدية أو المشيخة البلدية بالخط بواقع قائمة أسماء المتوطنين في الناحية وميسرة كل منهم

* (بند ١٠) *

إذا حصلت شكايه من واحد أو أكثر من أهالي الناحية بخصوص تخفيف المبلغ الذي الزموا بدفعه وجب على إدارة المديرية أن تنظر في شكايه أحوال من ذكر وتتحقق ما عليه أن كان تشكيه في محله

* (بند ١١) *

إذا امتنعت الناحية من الدفع في ظرف العشرة أيام المقننة جاز لإدارة المديرية أن تجهز مقدارا كافيا من العساكر المسلحة وترسله مع وكيل من طرفها إلى تلك الناحية ليقيم فيها إلى أن تسد ما هو محكوم عليه بدفعه من الأموال

* (بند ١٢) *

تضم مصاريف وكيل المديرية وتكاليف مدة إقامة العساكر المذكورة
بالتاحية على اصل المبالغ المطلوبة منها ثم يصير تحصيل الجميع منها

(بند ١٣)

عندما يصير سد المبالغ المطلوبة من التاحية في مدة العشرة ايام ويجرى
تسليمها الى خزينة المديرية يجب على الادارة ان تسلم لتدوى الحقوق من
الاخصام المبلغ المحكوم به لجبر الخسارات الواقعة لهم

تم طبعه بالمطبعة السنية بيولا ق مصر المعزية في ظل صاحب السعادة
الاکرم الخديو الاعظم حامي حى الامصار مفيض العدل فى الاقطار
محبي رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق المعالم عزيز مصر ووحيد
العصر سعادة افندينا المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن
محمد على لازال جيد الدهر حاليابعد مواصله وفم الافق ناطقا
بسعود كواكب حفظ الله سبحانه دولته كما حفظ رعيته وادام
مجده وخلص دمه وحرس أشباله الكرام وجعلهم غرة
في جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر
ناظرها المشمر عن ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير
نضارها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ ثنى
حضرة حسين بك حسنى وكان التمام في
العشر الاخير من صفر الخير سنة ١٢٨٣هـ
من هجرة من أزال كل هم وضير
عليه الصلاة والسلام
وعلى آله الكرام
تم

